

أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة
الأداء المالي لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة
المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية

**The impact of commitment to international standards of
internal audit on the financial performance efficiency in
the Jordanian Industrial Companies
Listed on the Amman Stock Exchange**

إعداد الطالب

علاء عبد الكريم مناتي

إشراف

الدكتور علي عبدالغني اللايد

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير بتخصص

المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

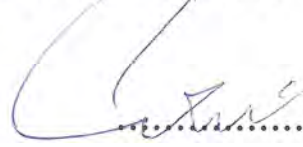
كانون ثاني/ ٢٠١٥

التفويض

أنا علاء عبد الكريم مناتي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية
عند طلبها.

الاسم: علاء عبد الكريم مناتي

التاريخ: 31 / 1 / 2015 م

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات الصناعية
الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية

وأجيزت بتاريخ: / / 2015 م

| التوقيع | الجامعة | أعضاء لجنة المناقشة | |
|--|------------------|---------------------|---------------------|
|  | الشرق الأوسط | رئيساً ومشرفاً | د. علي اللايث |
|  | الشرق الأوسط | عضواً | د. خالد جمال جعارات |
|  | العلوم التطبيقية | ممتحناً خارجياً | د. محمود داود نصار |

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم للدكتور الفاضل

علي عبد الغني اللايد

بجزيل الشكر ووافر الامتنان على جهوده الحثيثة لإثراء هذه الرسالة راجيا الله
أن يكون هذا الجهد في ميزان حسناته

الباحث: علاء مناتي

الإهداء

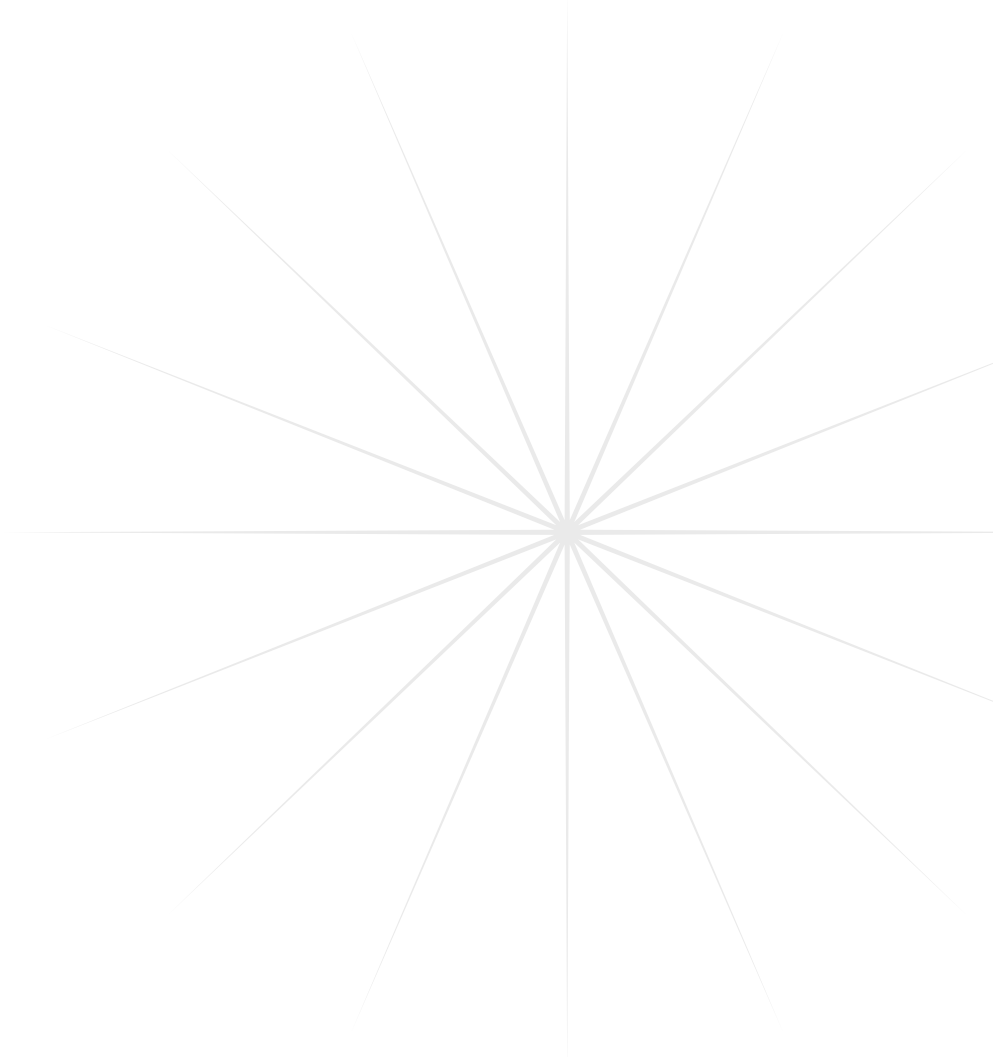
أهدي هذه الرسالة.....

إلى عائلتي

إلى كل من له محبة عندي

إلى كل من ساندني خلال مسيرتي العلمية

الباحث: علاء مناتي



قائمة المحتويات

| رقم الصفحة | المحتويات | التسلسل |
|--|-------------------------------------|---------|
| أ | العنوان | |
| ب | التفويض | |
| ج | قرار لجنة المناقشة | |
| د | الإهداء | |
| هـ | الشكر والتقدير | |
| و | قائمة المحتويات | |
| ح | قائمة الجداول | |
| ط | قائمة الأشكال | |
| ط | قائمة الملاحق | |
| ي | ملخص الدراسة | |
| ك | ملخص الدراسة باللغة الانجليزية | |
| الفصل الأول: الإطار العام للدراسة | | |
| ٢ | مقدمة الدراسة | ١-١ |
| ٤ | مشكلة الدراسة | ٢-١ |
| ٥ | أهداف الدراسة | ٣-١ |
| ٦ | أهمية الدراسة | ٤-١ |
| ٧ | فرضيات الدراسة | ٥-١ |
| ٨ | أنموذج الدراسة | ٦-١ |
| ٩ | التعريفات الإجرائية | ٧-١ |
| ١٠ | حدود الدراسة | ٨-١ |
| الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة | | |
| ١٢ | المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة | ١-٢ |
| ٤٠ | المبحث الثاني: الدراسات السابقة | ٢-٢ |
| ٤٠ | الدراسات العربية | ١-٢-٢ |
| ٤٥ | الدراسات الأجنبية | ٢-٢-٢ |

| | | |
|---|---|-------|
| ٤٨ | ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة | ٣-٢-٢ |
| الفصل الثالث: منهجية الدراسة | | |
| ٥٣ | منهج الدراسة | ١-٣ |
| ٥٣ | مجتمع وعينة الدراسة | ٢-٣ |
| ٥٤ | أداة الدراسة | ٤-٣ |
| ٥٤ | صدق وثبات أداة الدراسة | ٥-٣ |
| ٥٦ | الأساليب الإحصائية المستخدمة | ٦-٣ |
| الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها | | |
| ٥٨ | وصف خصائص عينة الدراسة | ١-٤ |
| ٦٠ | عرض نتائج عينة الدراسة للمتغيرات المستقلة | ٢-٤ |
| ٦٧ | التحليل المالي لكفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة | ٣-٤ |
| 82 | اختبار الفرضيات | ٤-٤ |
| الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات | | |
| 86 | مناقشة النتائج | ١-٥ |
| 87 | التوصيات | ٢-٥ |
| 89 | قائمة المراجع | |
| 89 | أولاً: المراجع العربية | |
| 97 | ثانياً: المراجع الأجنبية | |
| 100 | الملاحق | |

قائمة الجداول

| الصفحة | الجدول | التسلسل |
|--------|--|---------|
| ٥٥ | قيمة معامل الثبات (الاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة | ١-٣ |
| ٥٨ | وصف خصائص عينة الدراسة | ١-٤ |
| ٦٠ | مقياس ليكرت الخماسي | ٢-٤ |
| ٦٠ | الأهمية النسبية حسب المتوسطات الحسابية | ٣-٤ |
| ٦١ | المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لفقرات الخاصة بمعايير الخصائص | ٤-٤ |
| ٦٣ | المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لفقرات الخاصة بمعايير الأداء | ٥-٤ |
| ٦٥ | المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لفقرات الخاصة بمعايير التطبيق | ٦-٤ |
| ٦٨ | بيانات الشركة الصناعية التجارية الزراعية خلال الفترة ما بين (٢٠١٠ - ٢٠١٣) | ٧-٤ |
| ٧٠ | بيانات شركة البوتاس العربية خلال الفترة ما بين (٢٠١٠ - ٢٠١٣) | ٨-٤ |
| ٧٢ | بيانات شركة مصفاة البترول الأردنية خلال الفترة ما بين (٢٠١٠ - ٢٠١٣) | ٩-٤ |
| ٧٤ | بيانات شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية خلال الفترة ما بين (٢٠١٠ - ٢٠١٣) | ١٠-٤ |
| 77 | شركة مصانع الكابلات المتحدة خلال الفترة ما بين (٢٠١٠ - ٢٠١٣) | ١١-٤ |
| 80 | بيانات الشركة الوطنية للدواجن خلال الفترة ما بين (٢٠١٠ - ٢٠١٣) | ١٢-٤ |
| 82 | نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية | ١٣-٤ |
| 82 | نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر أبعاد معايير التدقيق على كفاءة الأداء المالي | ١٤-٤ |
| 83 | نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي " Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى كفاءة الأداء المالي من خلال أبعاد معايير التدقيق الداخلي كمتغيرات مستقلة | ١٥-٤ |

قائمة الأشكال

| الصفحة | الشكل | التسلسل |
|--------|---|---------|
| ٨ | أنموذج الدراسة | ١-١ |
| ٤٩ | ما يميز الدراسة الحالية عن كل واحدة من الدراسات السابقة | ١-٢ |
| ٦٩ | المؤشرات المالية للسنوات الأربع للشركة الصناعية التجارية الزراعية | ١-٤ |
| ٧١ | المؤشرات المالية للسنوات الأربع لشركة البوتاس العربية | ٢-٤ |
| ٧٣ | المؤشرات المالية للسنوات الأربع لشركة مصفاة البترول الاردنية | ٣-٤ |
| ٧٥ | المؤشرات المالية للسنوات الأربع لشركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية | ٤-٤ |
| 78 | المؤشرات المالية للسنوات الأربع لشركة مصانع الكابلات المتحدة | ٥-٤ |
| 81 | المؤشرات المالية للسنوات الأربع للشركة الوطنية للدواجن | ٦-٤ |

قائمة الملاحق

| الصفحة | الملحق | رقم الملحق |
|--------|---------------------------|------------|
| 100 | الاستبانة (أداة الدراسة) | ١ |
| 105 | أسماء محكمين أداة الدراسة | ٢ |
| 106 | مجتمع الدراسة | ٣ |

أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية

إعداد الطالب

علاء عبد الكريم مناتي

إشراف

الدكتور علي عبد الغني اللايذ

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة لبيان أثر التزام الشركات الصناعية المساهمة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في كفاءة الأداء المالي لديها، حيث تم قياس مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من خلال تصميم استبانة تقيس ثلاث أبعاد لمعايير (الخصائص، الأداء، التطبيق) أما كفاءة الأداء فقد تم تحليل القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (٤٥) شركة تم توزيع الاستبانة عليها لمعرفة مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي وتوصلت الدراسة إلى:

١. ان تصور المبحوثين نحو معايير التدقيق الداخلي الدولية (الخصائص، الأداء، التطبيق) جاءت مرتفعة، وتدلل هذه النتائج على حرص الشركات الصناعية الأردنية على ممارسة معايير التدقيق الداخلي وما لها من دور على الأداء المالي لهذه الشركات.

٢. هناك أثر لمعايير التدقيق الداخلي الدولية المستخدمة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية على كفاءة الأداء المالي لديها كما أن هناك مشاركة في القرارات بين وحدة التدقيق والإدارة لارتباط التدقيق مباشرة في مجلس الإدارة لدى الشركات الصناعية المساهمة الأردنية مما ينعكس على فعالية وكفاءة هذه القرارات وبالتالي انعكاس مباشر على مستوى الأداء المالي لديها.

وأوصى الباحث عدة توصيات أهمها حث الشركات الحديثة التأسيس على الاستفادة من خبرة الشركات الأقدم تأسيساً في مجال التدقيق الداخلي، وتأطير وتنميط أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية مع مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها كل شركة.

الكلمات الدالة: معايير التدقيق الداخلي الدولية - معايير الصفات - معايير الأداء - معايير التطبيق - الشركات الصناعية الأردنية.

The impact of commitment to international standards of internal audit on the financial performance efficiency in the Jordanian Industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange

**Prepared By
Alaa Mnati**

**Supervised By
Dr. Ali Al-Laith**

Abstract

This study aims to demonstrate the impact of the commitment of industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange to international standards of internal audit in the efficiency of financial performance in these companies, where the extent of compliance with those standards was measured by designing and distributing a questioner to the study sample in order to measure the dimensions of international standards of internal Audit (A.P.I). As for measuring the efficiency of performance, the researcher has relied on the analysis of the financial statements of these companies. The study sample consists of 45 companies where the questionnaire was distributed to them in order to identify the extent of compliance to the international standards of internal Audit. And the main findings were as follows:

1. Respondents' perceptions about the international standards of internal audit (A. P. I) Were high, which means the Keeness of Jordanian industrial companies to apply the international standards of internal Audit because of their role in financial performance of these companies.
2. There is an impact on the financial performance efficiency of the Jordanian industrial companies due to the application of the international standards of internal Audit in terms of participation in decision making between the audit department and Board of Directors, and this reflected on the effectiveness and efficiency of these decisions.

The researcher recommended the newly founded companies to take advantage from the experience of prestigious companies in this aspect.

Key Word: International standards of internal audit – Attribute, performance and Implementation - Jordanian Industrial Companies

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

| | |
|---------------------|-----|
| المقدمة | ١-١ |
| مشكلة الدراسة | ٢-١ |
| أهداف الدراسة | 3-١ |
| أهمية الدراسة | 4-١ |
| فرضيات الدراسة | 5-١ |
| أنموذج الدراسة | 6-١ |
| التعريفات الإجرائية | 7-١ |
| حدود الدراسة | 8-١ |

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة الدراسة:

برزت في العقدين الأخيرين أهمية التدقيق الداخلي ودوره في أداء الشركات بشكل عام حيث خرج من دوره التقليدي في تدقيق ومراجعة وفحص السجلات والبيانات والتأكد من صحتها إلى دور أكثر شمولية يتضمن حماية أصول المنشأة والاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أهداف المنشأة وضمان سلامة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها حتى وصل إلى حد ان يكون وكيلا عن المساهمين في مراقبة الأعمال وكان ذلك نتيجة لمجموعة من التطورات في مقدمتها فصل الملكية عن الإدارة وما تبعها من انحياز الإدارة لمصالحها الشخصية، كذلك توسع الشركات من خلال التكامل الأفقي والعمودي (Horizontal and Vertical Integration) والذي تمثل في تعدد نشاطات الشركات وبعد الفروع عن المراكز الرئيسية. كما ساهمت الأزمات والانهيارات والفضائح التي حدثت في شركات أمريكية عملاقة مثل شركة أنرون للطاقة، والتي تبعها إنهيار شركة آرثر أندرسون التي كانت تعتبر من أكبر شركات التدقيق في العالم وذلك لثبوت تورطها بانهيار شركة أنرون آنفة الذكر وغير ذلك من العوامل التي ساهمت كلها بدفع مفهوم جديد إلى الظهور هو مفهوم حوكمة الشركات التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيار وأزمة الثقة التي ترتبت عليه، والتي طال تأثيرها أغلب التعاملات في الأسواق العالمية والتي كان من أهم مسبباتها الرئيسية هو التضليل وضعف مستوى التدقيق الداخلي مما أدى إلى فقدان الثقة في إدارة ومجالس إدارة الشركات والأنظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات الأمر الذي انسحب تأثيره على مدى إقبال المستثمرين للإستثمار في تلك الشركات.

وانطلاقاً من أهمية حوكمة الشركات وضرورة نقلها إلى حيز التطبيق فإن التدقيق الداخلي يعد أحد ركائز هذا التطبيق، إذ ينبغي أن يرتقي دور التدقيق الداخلي في الشركات إلى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقويم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية، وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ إستراتيجيتها بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور التدقيق الداخلي في الاطلاع على هذه الإستراتيجية وإمكانية التأكد من تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها، وكذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها (العزوي، العاني، ٢٠٠٩).

ويتضح التطور الذي طال التدقيق الداخلي من خلال تعريفه عبر مدد زمنية متعاقبة، إذ إن التدقيق الداخلي بموجب التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين ينظر له على أنه نشاط مستقل وتأكيد موضوعي استشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها. (سليمان، ٢٠٠٦، ص ١٨٦)

وفي ظل زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وانتشار فروعها في بلدان عديدة، وما رافق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية أصبح وجود معايير دولية تحكم عملية التدقيق الداخلي أمراً ملحاً لا غنى عنه في ظل التوسع والانتشار الكبير في عمل المنظمات خارج نطاقها المحلي. (سليمان، ٢٠٠٦، ص ١٨٦)

٢-١ مشكلة الدراسة:

لا يخفى على أحد مدى أهمية التدقيق الداخلي سواء بالنسبة للشركة أو لأصحاب المصالح ونظراً لهذه الأهمية تبلورت معايير التدقيق الداخلي ليسترشد بها من أجل زيادة كفاءة الاداء المالي للشركة. إن التدقيق الداخلي يعمل في بيئة متغيرة وغير متماثلة لما تحتويه من منشآت ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة ومجموعة قوانين وأنظمة تختلف من بلد لآخر، وهذا الاختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي مما دعا إلى وجود معايير تحكم عمل التدقيق الداخلي كمحاولة لخلق تجانس بين نتائج الأعمال التي يؤديها المدققين الداخليين، وكذلك إمكانية الاعتماد عليها بصورة أوسع، ومدى الحاجة لنصوص تشريعية تلزم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية. وتأتي هذه الدراسة لبيان أثر الالتزام بهذه المعايير الدولية من أجل رفع كفاءة الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية حيث تناولت معايير الخصائص ومعايير الأداء ومعايير التطبيق والتي يؤدي الالتزام بها إلى زيادة الاداء المالي للشركة، ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات الصناعية الاردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟ وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما اثر الالتزام بمعايير الخصائص على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة؟
٢. ما اثر الالتزام بمعايير الأداء على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة؟
٣. ما اثر الالتزام بمعايير التطبيق على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة؟

١-٣ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي على كفاءة الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية الاردنية.

ولتحقيق هذا الهدف فإن الدراسة تهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- معرفة العلاقة التي تربط الحوكمة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.
- ٢- بيان مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية المساهمة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.
- ٣- بيان أثر التزام الشركات الصناعية الأردنية المساهمة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي.
- ٤- بيان مدى تفاعل الشركات الصناعية الأردنية المساهمة مع دليل قواعد حوكمة الشركات الاردنية كونها تتضمن إجراءات التدقيق الداخلي.
- ٥- التعرف على مدى تأييد المبحوثين بضرورة إيجاد نصوص وقوانين تلزم الشركات بالامتثال بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

١-٤ أهمية الدراسة:

تتضمن مهام التدقيق الداخلي عمليات فحص وتقويم النشاطات التشغيلية ونظم الرقابة الداخلية والتحقق من صحة التوجهات الإستراتيجية للإدارة وكذلك صحة تطبيقها ويمكن القول ان للتدقيق الداخلي دورا مهما في الحصول على قوائم ماليه على درجه عالية من الشفافية والإفصاح والمصداقية خدمه لأصحاب المصالح من المساهمين وأصحاب السندات والبنوك والمقرضين من خلال أداء الإدارات واللجان والمجالس التي تقوم بوضع أسس الأداء الإداري والفني والمهني.

وتكمن أهمية الدراسة كونها تقيس مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وأثرها على كفاءة الأداء المالي وذلك من خلال التزامها بمعايير الخصائص ومعايير الاداء ومعايير التطبيق والتي بمجملها تؤدي الى تقديم معلومات دقيقة وواضحة وموثوقة تؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي للشركة من خلال رفع كفاءة أداء وحدات التدقيق الداخلي مما تقدمه من معلومات دقيقة وواضحة وموثوقة.

١-٥ فرضيات الدراسة:

استجابة لأهداف هذه الدراسة ونزولاً عند تساؤلات مشكلة الدراسة فقد تم إنجاز هذه الدراسة وفقاً للفرضية الرئيسية التالية وما يتفرع عنها من فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية:

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية ($\alpha=0.05$) لالتزام الشركات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بعناصرها (معايير الخصائص، معايير الأداء، معايير التطبيق) على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

HO.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية ($\alpha=0.05$) لالتزام بمعايير الخصائص، على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

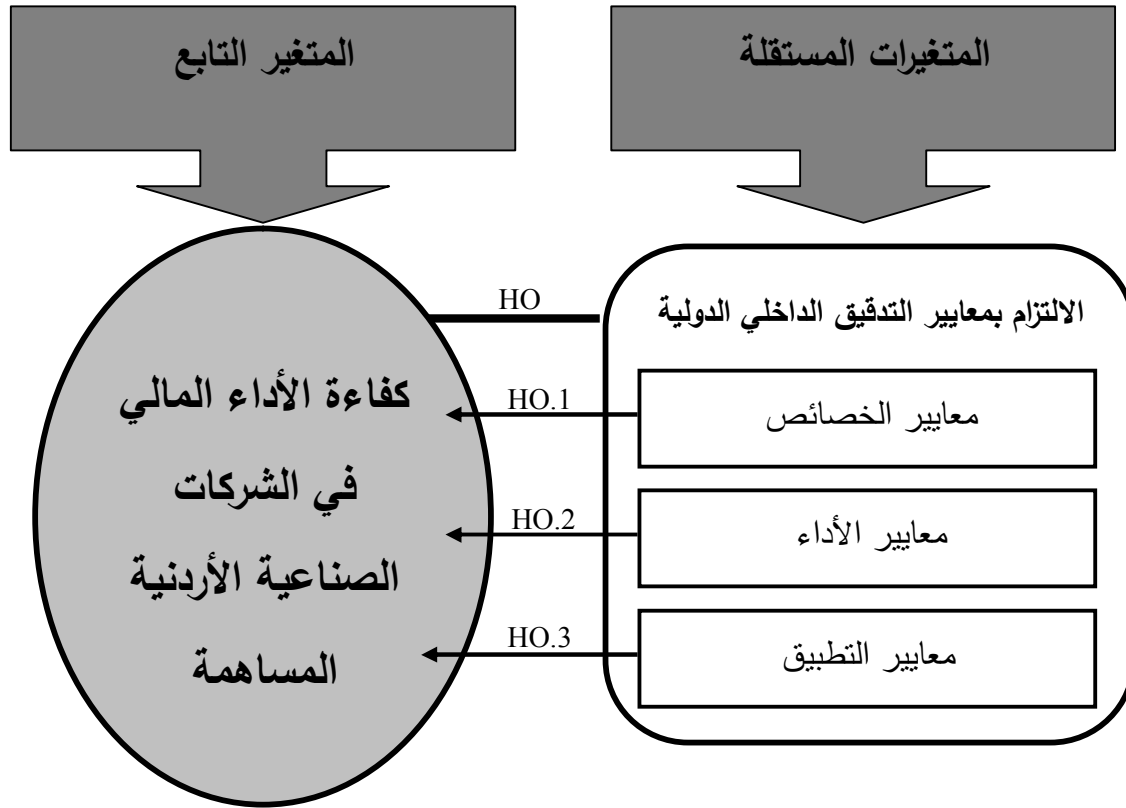
الفرضية الفرعية الثانية:

HO.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية ($\alpha=0.05$) لالتزام بمعايير الأداء، على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

HO.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية ($\alpha=0.05$) لالتزام بمعايير التطبيق، على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

٦-١ أنموذج الدراسة:



الشكل رقم (١-١)
أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى الدراسات السابقة

٧-١ التعريفات الإجرائية:

- **التدقيق الداخلي:** نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط Disciplined لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم Governance (حلمي، ٢٠١١، ص ٤٦).

- **معايير التدقيق الداخلي الدولية:** صدرت هذه المعايير عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي (American Institute of Internal Auditors) وذلك لأن الأداء المهني لا بد أن تكون له معايير لكي يصبح عمل مهني فعال وهذه المعايير هي المنظم لعمل وممارسات أجهزة التدقيق الداخلي، إذ ان الالتزام بتطبيق هذه المعايير هو الأساس الذي يتم بموجبه تقييم أداء أجهزة التدقيق الداخلي المطبقة لهذه المعايير، وذلك لما توفره هذه المعايير من عملية تأطير وارشاد لنشاط المدققين الداخليين، وتوضيح كيفية قيام المدققين الداخليين بالوفاء بمسؤولياتهم المهنية. وتتكون هذه المعايير من ثلاثة مجموعات. (الرحاحلة، ٢٠١٠، ص ٦٥)

أ- معايير الصفات (الخصائص) Attribute Standards

ب- معايير الأداء Performance Standards

ج- معايير التطبيق Implementation Standards.

- **كفاءة الأداء المالي:** هي قدرة المنشآت على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من الناتج بأقل التكاليف وهو مقياس نجاح المؤسسات، وسيتم قياس هذا المتغير عبر تحليل الأداء المالي للشركات الاردنية من خلال العائد على الاستثمار والعائد على حق الملكية وهامش الربح من العمليات ومجمل الربح المتحقق (Paymond, 1997: 511).

٨-١ حدود الدراسة:

أ- **الحدود الزمنية:** وهي الفترة الزمنية التي تتطلبها عملية استكمال الدراسة وجمع البيانات

المطلوبة واستخلاص النتائج والتوصيات على مدار العامين (٢٠١٤-٢٠١٥).

ب- **الحدود المكانية:** الشركات الصناعية الاردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق

المالية.

ج- **الحدود البشرية:** تحدد الدراسة عينة من المدراء الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين

العاملين في هذه الشركات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

| | |
|---|-------|
| المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة | ١-٢ |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | ٢-٢ |
| الدراسات العربية | ١-٢-٢ |
| الدراسات الأجنبية | ٢-٢-٢ |
| ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة | ٣-٢-٢ |

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل الإطار النظري المتعلق بأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي على كفاءة الأداء المالي، كما يتضمن الدراسات السابقة المتعلقة بأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي على كفاءة الأداء المالي وفقاً لترتيب زمني من الأقدم إلى الأحدث.

٢-١ المبحث الأول الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا المبحث التدقيق الداخلي، (أنواعه أهدافه، خصائصه، ومعايير) بالإضافة إلى كفاءة الأداء وتطور المعايير في ظل الحوكمة.

٢-١-١ مفهوم التدقيق الداخلي:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي، ويرجع ذلك إلى أن التدقيق الداخلي شهد العديد من التطورات في طبيعته وأهدافه، إذ بدء الاهتمام بالتدقيق الداخلي منذ عام (١٩٤١)، حيث اقتصر التدقيق الداخلي في ذلك الوقت على التدقيق المحاسبي، واكتشاف الأخطاء والغش، ولكن مع تطور المؤسسات المالية، وزيادة التعقيد في العمليات المصرفية، أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي، وتوسيع نطاق عمله، لذا أصبح التدقيق الداخلي اليوم الداعم الأساسي للإدارة العليا، فهو " أحد الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة الإجراءات الرقابية الأخرى". (الصبان وآخرون، ٢٠٠٢).

وفيما يلي عرض لأهم تعريفات التدقيق الداخلي:

كان التعريف الذي تبناه معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) (Institute of Internal Auditors) لوظيفة التدقيق الداخلي عام (١٩٧٨) عند قيامه بإصدار

معايير الأداء المهني، حيث عرف التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة تقييم مستقلة، يتم إنشاؤها داخل المنظمة، لفحص وتقييم أنشطتها خدمة لها". (Brink & Witt, 2002, p:3)

وَعرف دهمش التدقيق الداخلي بأنه: "عملية الفحص والاختبار المهني والموضوعي المنتظم للعمليات المالية والإدارية، وغيرها من عمليات الوحدة الحكومية التي تتم عادة بعد تنفيذ هذه العمليات لخدمة أغراض الإدارة". (دهمش، ١٩٨٥)

في حين عرفت ندوة التدقيق الداخلي الأولى في الأردن التي عقدت في سلطة الكهرباء الأردنية عام (١٩٨٦): "التدقيق الداخلي بأنه: نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل الشركة لتدقيق وتقييم وتحليل العمليات الإدارية، كخدمة للإدارة ووسيلة رقابية تعمل على قياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية لكافة الأنشطة".

أما الجزار فقد عرف التدقيق الداخلي بأنه: "المراجعة التي يقوم بها موظف بالمنشأة، بخلاف تلك التي تقوم بها المراجع الخارجي". (الجزار، ١٩٨٧، ص ٦٠)

وقد عرف الصحن التدقيق الداخلي بأنه "نشاط تقييمي مستقل داخل المشروع بغرض فحص وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية، وغيرها من نواحي أنشطة التشغيل للمشروع، وذلك كأساس لخدمة الإدارة في وظيفتها الرقابية". (الصحن، ١٩٨٩، ص ٢٧)

وعرف (الصبان، وآخرون) التدقيق الداخلي بأنه "وظيفة تقييميه مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم". (الصبان، وآخرون، ١٩٩٦)

وعرف عبد الله التدقيق الداخلي بأنه "مجموعة من أنظمة، أو أوجه نشاط مستقل، داخل المشروع، تنشأ الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع، وفي التحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية

المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات، وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية". (عبد الله، ١٩٩٨)

أما الإتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants)، فقد عرف التدقيق الداخلي بأنه: "عملية تقييم تتم في المنشأة بغرض خدمتها، ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي، ونظام الضبط الداخلي، وفعاليتها فيها". (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١)

وعرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل للرقابة الإدارية، بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة، أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى"، ويتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق، وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة. (المجمع العربي للمحاسبين، ٢٠٠١)

وعرفت لجنة المراجعة بمعهد إدارة البنوك الأمريكي التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة إدارية تقوم بصفة مستقلة بتقييم كفاية وفعالية ودقة أنظمة الرقابة القائمة في داخل المنشأة ونوعية العمليات الجارية". (القبطان، ٢٠٠٦، ص ١٧٣).

وعرف مخلوف التدقيق الداخلي بأنه: "مجموعة من أنظمة وأنشطة مستقلة داخل المشروع، بهدف التحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط، وجميع وسائل الرقابة الأخرى، والضبط الداخلي" (مخلوف، ٢٠٠٧، ص ١٨).

وعرف التميمي التدقيق الداخلي بأنه: "رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية جميع أنواع الرقابة الأخرى في المنظمة، حيث نشأ وتطور نتيجة لازدياد حاجة الإدارة العليا في المنظمة إليه، كأداة رقابية وإدارية، تستعين به لإنجاز وظائفها الرئيسية التي تتمثل في السعي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي العلاقة في المنظمة التي تقوم بإدارتها، فالتدقيق الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة في جميع مستوياتها، لأجل الإيفاء بالتزاماتها وكفاءتها، وذلك من خلال التحليل، والتقييم، والاستشارات والدراسات والاقتراحات. (التميمي، ٢٠٠٧، ص ٨٩)

كما قام معهد المدققين الداخليين في أمريكا بتعريف التدقيق الداخلي بأنه: نشاط مستقل وموضوعي، ذو طبيعة استشارية، مصمم لزيادة قيمة المنظمة، وتحسين عملياتها، وهو نشاط يساعد المنشأة في تحقيق أهدافها، من خلال استخدام منهج موضوعي ومنظم، لتقييم فعالية إدارة المخاطر، والرقابة فيها (IIA, 2011).

ويبدو أن التعريف الأخير أخذ المفهوم الواسع للتدقيق الداخلي مقارنة بالتعريف الذي أصدره معهد المدققين الداخليين في أمريكا عام (١٩٧٨)، بحيث لم يعد مقيدا بالمعنى التقليدي القديم الذي كان مقتصرًا على اختبار وتقييم مدى سير العمل وفقاً للأنظمة الموضوعية في المنشأة، بل أصبح يتميز بطابع استشاري، من أجل مساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها وغاياتها، وإضافة قيمة إلى عملياتها.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن التدقيق الداخلي هو: عمل مستقل، يتسم بالموضوعية والحيادية، وهو ذو طابع رقابي واستشاري، يهدف إلى مساعدة المنشأة في تحقيق غاياتها وأهدافها، وإضافة قيمة إلى عملياتها، من خلال عمل منظم، ومنهج يتسم بالموضوعية والنزاهة.

٢-١-٢ أنواع التدقيق الداخلي:

يمكن تقسيم أنواع التدقيق الداخلي إلى:

أولاً: التدقيق الداخلي المالي (Financial Internal Auditing): وهو عبارة عن "الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات المحاسبية المتعلقة بها". (العمرى، وعبد الغني، ٢٠٠٦، ص ٣٤٧).

ويقسم التدقيق الداخلي المالي إلى قسمين: (إبراهيم، ١٩٩٨، ص ١٠٢)

- التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف: وهذا النوع يتطلب مراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها، عن طريق تكليف موظف معين، لتدقيق عمل موظف آخر، للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات، وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ. وفي هذا الصدد نجد أن بعض منظمات الأعمال تفرض هذا النوع من الرقابة على عملياتها من خلال النظام المستندي حيث تتم الموافقة على عملية الصرف من قبل مفوضين اثنين يقوم الأول بالتوقيع على مستند الصرف في حين يتأكد المفوض الثاني من صحة المستند من كافة الوجوه قبل التوقيع (الهواسي والبرزنجي، ٢٠١٤، ٢٢).

- التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف: ينفذ وفق خطة مرسومة وبنسبة اختباريه (عن طريق اختيار عينة) وفحصها، وذلك ليؤكد المراجع الداخلي للإدارة العليا أن العمليات تسير وفق القوانين واللوائح الموضوعة والمقررة لها، وبما يضمن تحقيق الأهداف.

ثانياً: التدقيق التشغيلي (Operational Internal Auditing): وهو الفحص الشامل للوحدة أو المنظمة لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي، وفقاً لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة فعالية العمليات التشغيلية الاقتصادية، ويسعى هذا

النوع من التدقيق إلى فحص وتقييم كل أعمال المنشأة، وذلك لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وفق الخطة المعدة مسبقاً (السلامي، ٢٠٠٥، ص ٣٧)

ثالثاً: تدقيق المهام الخاصة (Special Assignments Audit): هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم به المدقق الداخلي، حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها، ويتفق من حيث الأسلوب مع النوعين السابقين، ولكنه يختلف من ناحية التوقيت، إذ أنه غالباً ما يكون فجائياً، وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي. (إبراهيم، ١٩٩٨، ص ١٠٤).

٢-١-٣ خصائص التدقيق الداخلي:

قبل الخوض في خصائص عملية التدقيق الداخلي، يرى الباحث أنه من المفيد التعرف على خصائص إدارة التدقيق الداخلي في المنظمات، وبما أن معظم لوائح حوكمة الشركات قد طالبت بضرورة إيجاد لجنة للتدقيق يرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، فقد أصبح لوحدة التدقيق الداخلي الخصائص التالية:

١- تعمل إدارة التدقيق الداخلي كإدارة مستقلة بذاتها عن باقي إدارات المنظمة بحيث لا تتبع إدارياً لأي من هذه الإدارات.

٢- تختص بممارسة نشاط التدقيق الداخلي فقط.

٣- تعتبر وحدة التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية في المنظمة.

٤- ليس من مهام إدارة التدقيق الداخلي وضع السياسات أو المشاركة في وضعها بل تقوم بالتأكد من تطبيق السياسات التي تتبناها الإدارة.

٥- ليس مطلوباً من هذه الإدارة التدخل في عمل إدارة الموارد البشرية بل تتعاون مع الموظفين لمساعدتهم في أداء أعمالهم.

٦- يجب أن يتميز العاملين في هذه الإدارة بمستويات عالية من التأهيل المهني والتدريب في ممارسات التدقيق المالي (البرغوثي وآخرون، ٢٠١٣).

- أما التدقيق الداخلي كممارسة لهو خصائص عدة، أهمها: (مخوف، ٢٠٠٦، ص ٥٠)
- التدقيق الداخلي، وظيفة مستقلة عن بقية الأنشطة والعمليات التي تخضع لفحص وتقييم المدقق الداخلي، وهذه الاستقلالية تدل على موضوعية نتائج المدقق الداخلي، ومدى قبولها والاعتماد عليها. كما أن صفة الاستقلالية تنطبق أيضاً على لجان التدقيق في الشركات حيث أشارت الأدبيات إلى ضرورة استقلالية أعضاء اللجنة (Matzain et al, 2006).
- تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص وتقييم جميع الأنشطة في الشركة.
- مهام ومسؤوليات التدقيق الداخلي تتجاوز خدمة الإدارة العليا وحدها، أي التدقيق الداخلي يقدم الخدمة لجميع أعضاء التنظيم بمختلف مستوياتهم والتي تساعدهم في إنجاز أعمالهم.
- التدقيق الداخلي وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازم إدخالها.
- أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والإجراءات الإدارية المرسومة.

٢-١-٤ أهداف التدقيق الداخلي:

نظراً لأن إدارة التدقيق الداخلي في المنظمة تعتبر الآن إدارة مستقلة تتبع للجنة التدقيق التي يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل بمعنى أنه لا يمارس أي وظيفة في المنظمة فإن أهداف التدقيق الداخلي تطورت واتسعت من مجرد الكشف عن الأخطاء والمخالفات ومعالجتها ليصبح الهدف الأساسي منها هو مساعدة الإدارة لممارسة وظائفها بأفضل الطرق وذلك عن طريق تزويدها بالتحليل والتقييم الموضوعي للنشاطات التي يتولى المدقق الداخلي مراجعتها وفحصها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من تحقيق الأهداف الفرعية المرتبطة به وهي: (المدلل، ٢٠٠٧)

١- التأكد من مدى سلامة وكفاية نظم الرقابة المحاسبية والمالية وغيرها من نظم الرقابة المطبقة

في المنظمة والعمل على زيادة كفاءة هذه النظم بتكاليف مناسبة.

٢- التأكد من التزام الإدارات والأقسام في المنظمة بالخطط والسياسات والإجراءات الإدارية.

٣- حماية أصول المنظمة وممتلكاتها من السرقة والاختلاس والغش والتلاعب.

٤- التأكد من صحة وسلامة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات الإداري في المنظمة.

٥- تقييم كفاءة أداء العاملين بالمهام الموكلة لهم.

٦- اقتراح وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الخطط والنظم والسياسات والإجراءات.

ويتضح مما سبق أن التدقيق الداخلي يسعى إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى، بحيث يتطلب

تحقيقها إجراء دراسات وتقييمات وتحليلات عدة، لذلك يجب على الشركة أن تمنح المدقق الداخلي

صلاحيات وتتيح له المعلومات التي تمكنه من أداء عمله دون عوائق، كما يجب أن تتوفر في

المدقق الداخلي صفات النزاهة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية والمهارة.

٢-١-٥ مفهوم معايير التدقيق الداخلي الدولية:

يعرف معيار التدقيق على أنه: "أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة التميز التي

يصل إليها المدققون عند أدائهم لوظائفهم". (عبد المغني، ٢٠٠٣)

أما معايير التدقيق الداخلي تحديداً، فتعرف بأنها: "نموذج أداء ملزم يحدد القواعد العامة الواجب

إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق، وتعتبر بمثابة المقاييس لتقييم كفاءة المدقق ونوعية العمل الذي يؤديه،

وصياغتها عن طريق المنظمات المهنية أو التشريع أو العرف المهني". (الشمري، ١٩٩٩)

ويعرف الخشارمة معايير التدقيق بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم

وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما

يجب أن تكون، وذلك وفقاً لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين، وهذا يعني أن معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها تمثل أساساً لعمل المدققين الداخليين وتحديد مسؤولياتهم الفنية ومتابعة أدائهم المهني" (خشارمة، ٢٠٠٥)

ويعرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) معايير التدقيق بأنها: "الإرشادات العامة التي ترشد المدققين للقيام بمسؤولياتهم المهنية في تدقيق القوائم المالية (الهيني، ٢٠٠٤)

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن للباحث أن يعرف معايير التدقيق الداخلي بأنها: الضوابط التي يعتمد عليها المدقق الداخلي عند قيامه بعمله، وأن الالتزام بهذه الضوابط يحدد كفاءة المدقق الداخلي، وجودة التدقيق.

٢-١-٦ أهمية معايير التدقيق الداخلي الدولية:

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي الدولية بما يلي:

١. تعتبر معايير التدقيق الداخلي ضرورية للمدققين الداخليين، كونها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم كعاملين في المنظمة.

٢. تعتبر معايير التدقيق الداخلي ضرورية جداً لإدارة المنظمة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.

٣. وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعد ضرورياً للمدقق الخارجي، ليطمئن إلى متانة عمل المدققين الداخليين وكفاءتهم.

٤. يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد. (الشمري، ٢٠٠٦)

٢-١-٧ أهداف معايير التدقيق الداخلي الدولية:

حدد معهد المدققين الداخليين في قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة في

كانون أول (ديسمبر، ٢٠٠٠) أهداف هذه المعايير في الآتي: (الشمري، ٢٠٠٦)

- ١- رسم الخطوط العريضة لمبادئ الممارسة العملية للتدقيق الداخلي.
- ٢- وضع إطار عام للأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي.
- ٣- إيجاد مقاييس أداء لعمليات التدقيق الداخلي.
- ٤- التأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها.
- ٥- تعميق حالة الفهم لدى جميع المستويات الإدارية في منشآت الأعمال لحقيقة الدور والمسؤوليات المنوطة بالتدقيق الداخلي، وتعزيز إدراكها لأهمية المساهمة في تحسين أداء التدقيق الداخلي.

٢-١-٨ تطور معايير التدقيق الداخلي الدولية:

صدرت قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين

الأمريكي في عام (١٩٧٨)، وقد شملت هذه القائمة مختلف جوانب التدقيق الداخلي، بحيث

تضمنت خمسة أقسام هي: الاستقلالية، والعناية المهنية، ونطاق التدقيق الداخلي، وإدارة عملية

التدقيق الداخلي، وإدارة وحدة التدقيق الداخلي.

وبعد ذلك توالى إصدارات المعهد لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، لكن دون

تطوير يذكر، وفي عام (٢٠٠٠) صدرت - عن المعهد - قائمة جديدة بمعايير الممارسة المهنية

للتدقيق الداخلي، وقد تضمنت هذه القائمة إدخال عدد من التعديلات على قائمة المعايير الصادرة

في عام (١٩٧٨)، حيث اشتملت على عدد من المعايير الجديدة والتي أدرجت ضمن قسمين

رئيسيين: (Institute of Internal Auditors, 2009)

القسم الأول: معايير الصفات: تصف هذا القسم السمات والخصائص الواجب توافرها في المدققين الداخليين ودوائر التدقيق الداخلي وقد احتوى على أربعة معايير هي: (Institute of Internal Auditors, 2009)

أولاً : الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات.

ثانياً : الاستقلالية والموضوعية.

ثالثاً : الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة.

رابعاً : برنامج ضبط وتطوير جودة التدقيق الداخلي.

القسم الثاني: معايير أداء عملية التدقيق الداخلي: يتعلق هذا القسم بعملية تنفيذ كل عملية أو

مهمة من عمليات أو مهام التدقيق الداخلي، ويحتوي على سبعة معايير، هي:

أولاً : إدارة أنشطة التدقيق الداخلي.

ثانياً : طبيعة عمل التدقيق الداخلي.

ثالثاً : تخطيط عملية التدقيق الداخلي.

رابعاً : أداء عملية التدقيق الداخلي.

خامساً : إيصال نتائج التدقيق الداخلي.

سادساً : متابعة النتائج.

سابعاً : قبول الإدارة للمخاطر.

المعايير المتعلقة بالتطبيق: وهي ليست معايير مستقلة عن المجموعتين السابقتين، إذ أنها معايير

تتعلق بعملية تطبيق كل من معايير الصفات (الخواص) ومعايير الأداء في حالات محددة، مثل:

اختبارات الالتزام، التحقيق بالغش والاحتيال أو مشروع التقييم الذاتي للرقابة (السالم، ٢٠١٢).

٢-١-٩ تطور معايير التدقيق الداخلي الدولية في ظل حوكمة الشركات:

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها في شركات تتباين أهدافها وأحجامها وهيكلها التنظيمية، ومن خلال أعضاء متعددين، وكل تلك الفروق والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة، لذا فمن الضروري إخضاع معايير التدقيق الداخلي إلى عملية تقويم وتطوير مستمرة لتسهيل وضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير.

ومن أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات العملاقة في شتى أنحاء العالم برزت حوكمة الشركات كرد فعل وعلاج لهذه التداعيات من حيث استقلالية لجنة التدقيق الداخلي التي يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، ومن أجل تسهيل تحقيق ذلك تم تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات، وتنفيذاً لهذا الأمر أصدر معهد المدققين الداخليين "IIA" معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية إذ أصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين وكما يأتي: (Dezort, et al, 2001)

• معايير الصفات " Trail Standards " (سلسلة الآف):

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها وهي كما يأتي:

١. معيار رقم ١٠٠٠ الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.

٢. معيار رقم ١١٠٠ الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة والموضوعية في أداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين.

٣. معيار ١٢٠٠ البراعة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.

٤. معيار ١٣٠٠ جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقييم والتحسين.

• معايير الأداء: "Performance Standards" (سلسلة الآلفين).

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي:

١. معيار رقم ٢٠٠٠ إدارة نشاط التدقيق الداخلي والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم

التدقيق في الشركة وينبغي ان تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من

خلق قيمة إضافية للشركة. (خليل: ٢٠٠٥، ٢٤٤-٢٥١)

٢. معيار رقم ٢١٠٠ طبيعة عمل التدقيق الداخلي، إذ يجب على التدقيق الداخلي ان يقوم بالتقويم

وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.

٣. معيار رقم ٢٢٠٠ تخطيط مهمة العمل.

٤. معيار رقم ٢٣٠٠ أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد

وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.

٥. معيار رقم ٢٤٠٠ توصيل النتائج إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج

العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.

٦. معيار رقم ٢٥٠٠ متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي

أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته وإيصال

النتائج للإدارة.

٧. معيار رقم ٢٦٠٠ قبول الإدارة للمخاطر، بما ان تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن

نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار ٢١٢٠ ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة

التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر، وإذا أحس ان المخاطر المنتظرة أعلى من

المستوى الذي يمكن للشركة ان تتحمله فعليه ان يناقش الموضوع مع الإدارة العليا وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.

والمعيار رقم ٢١٣٠ المتفرع من المعيار رقم ٢١٠٠ من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات، ويشير إلى إنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة أسهامه في تقويم وتحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي:

أ- التحقق من وضع القيم والأهداف وتحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيئة وقادرة على الإفصاح عن إن نشاطاتها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.

ب- مراقبة عملية إنجاز الأهداف من خلال:

- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون القيام به
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة وتطويرها.
- رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها.
- التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال والقرارات واتخاذها قابلة للفحص عن طريق التدقيق الداخلي.

التحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طريق تحديد المناطق أو العمليات والبرامج التي يجب مراجعتها وتقويمها أثناء التدقيق. (خليل: ٢٠٠٥، ٢٤٤-٢٥١)

٢-١-١٠ الحوكمة وتعريفها:

للحوكمة عدة تعاريف، حيث تعرف شركة التمويل الدولية (International Finance Corporation) (IFC) الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (Alamgir, M. 2007).

وعرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي بأنها "عمليات تقوم على إجراءات يتخذها ممثلو

أصحاب المصالح Stakeholders بهدف توفير الإشراف على المخاطر وإدارتها من خلال إدارة

الشركة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب وقوع هذه المخاطر، مما يسهم في إنجاز أهداف الشركة وذلك انطلاقاً من نظرية الوكالة" (5: 2003, IIA).

وعرفها (Sarker & Mvjvmdar) بأنها: "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة لتحقيق خطط وأهداف المنظمة". (Sarker & Mvjvmdar, 2005:4).

وقد عرفها آل خليفة بأنها "مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى الطويل لصالح المساهمين" (آل خليفة، ٢٠٠٧: ٩٧).
ومن خلال التعاريف السابقة للحوكمة المؤسسية يمكن للباحث أن يعرف الحوكمة بأنها: قوانين وأنظمة خاصة بالشركة، تنفذ من أجل تسهيل إدارتها، ومراقبتها، وتحقيق أهدافها.

١-١-٢ محددات الحوكمة في الشركات:

للحوكمة مجموعة من المحددات التي يتوقف عليها مستوى التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وتقسم هذه المحددات إلى: داخلية، وأخرى خارجية:

• المحددات الخارجية:

يتوقف على وجود المحددات الخارجية ضمان تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على تحسين أداء إدارة الشركة، وتضم هذه المجموعة، ما يلي: (يوسف، ٢٠٠٧، ص ٤)

١- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة، مثل، القوانين والتشريعات، والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.

٢- تنظيم المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية، والإفلاس.

٣- كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات، وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات.

٤- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم، مثل: الجمعيات المهنية، والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.

٥- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة، مثل: مكاتب المحاماة، والمكاتب الاستشارية المالية والاستثمارية.

• المحددات الداخلية:

وتتضمن هذه المجموعة كل من: (يوسف، ٢٠٠٧، ص ٤)

١- القواعد، والتعليمات، والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.

٢- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

٣- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.

٤- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.

٥- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.

٦- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.

٧- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.

٨- خلق فرص العمل.

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة إذا تعزز هذه العملية وذلك بالمساهمة في تطبيق المساءلة في الشركات حيث يقوم المدققين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المنشآت وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي وخاصة أن قواعد الحوكمة الرشيدة تقتضي أن تكون هناك لجنة تدقيق يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل. وعليه فإن التدقيق الداخلي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة فقد أكدت لجنة (Cadbury) على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير وضمان تحكم فعال في تسيير المنشآت ولتحقق هذه الوظيفة أهدافها يجب أن تكون مستقلة وموضوعية وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها. (نور الدين، ٢٠١٠)

٢-١-١٢ مفهوم الأداء المالي وأهميته:

يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، ويسهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح، وتحقيق أهدافهم. (منصور وشحدة، ٢٠٠٣، ص ٢٩٦)

ويرى (Lynch) أن الأداء المالي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المنظمات، وإن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها للخطر. ويرى (Hunt and Morgan) أن الأداء المالي المتفوق يعد هدف المنظمات الأساسي، وأن الأهداف الثانوية للمنظمة يمكن تحقيقها ضمناً من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق. (Hunt and Morgan, 1995, p6):.

ويذهب (دونالد ووترز) إلى أن أهمية الأداء المالي تتمثل بمتابعة أعمال الشركات، وتفحص سلوكها، ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح بتحديد المعوقات واقتراح الإجراءات التصحيحية للمحافظة على استمرارية الشركة (دونالد ووترز، ٢٠٠٢)

ويرى الخطيب أن أهمية الأداء المالي تتبع من أهدافه، حيث يهدف الأداء المالي إلى أن يحقق للمستثمرين الهدفين التاليين:

١. يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية، وسيولة، ونشاط، ومدى ربحية، وتوزيعات على سعر السهم.

٢. يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل، والمقارنة، وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات المالية لإتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات. (الخطيب، ٢٠٠٩، ص ٤٥-٤٦).

٢-١-١٣ مفهوم تقييم الأداء:

عرفت لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقييم الأداء بأنه: "تقويم أنشطة هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب: التوفير، والكفاءة، والفاعلية، مع أن متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة لها بصورة معقولة" (مجلة الرقابة المالية، العدد ٢٨، يونيو ١٩٩٦، ص ٣٤).

وعرفه هوانة بأنه: عملية منظمة تهدف إلى تقدير مدى فاعلية وكفاءة الفرد في العمل، من أجل مساعدة الإدارة المعنية على إتخاذ قرارات هامة تخص الموظف، وتهم مصيره الوظيفي (هوانة، ١٩٩٢م).

وعرفه عمار بأنه: قياس وتصحيح أداء الأنشطة التي يقوم بها المرؤوسون للتأكد من أن أهداف المنظمة، والخطط المعدة لبلوغها يجري تحقيقها (عمار، ١٩٨٢، ص ٦٠).

وعرفه قلعوي بأنه: عملية تهدف إلى قياس النشاط، والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم بيان ما إذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها، وما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل مما أمكن إتباعه لتحقيق تلك النتائج والأهداف. (قلعوي، ١٩٩٨، ص ٢٦).

أما تقييم الأداء المالي تحديداً، فيعرف بأنه: تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي، هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (عبد الغني، ٢٠٠٦، ص ٤١).

وعرفت الفرطوسي تقييم الأداء المالي بأنه: "فحص موضوعي للأداء تشخص من خلاله المؤشرات السلبية والإيجابية، والتنظيم، والعمليات، ونتائج النشاط في الشركات، ويقارن من خلاله الإنجاز بالخطط، والنتائج بالقواعد، والممارسة بالسياسة بغية كشف الانحرافات، وبيان أسبابها، والتأكد من إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة، وتحديد التبذير والإسراف، وسوء الاستعمال، والاستغلال، ووضع المقترحات التي تعالج الانحرافات نحو تحقيق كفاءة وفاعلية اقتصادية، وتوفير أكبر في سبيل توجيه الأداء". (الفرطوسي، ٢٠١٠)

ويرى الباحث أن تقييم الأداء المالي: هو تحليل سياسات الإدارة المالية في المنشأة، وقياس نتائجها طبقاً لمعايير موضوعية مسبقاً، عن طريق مجموعة الإجراءات والوسائل المناسبة بهدف ترشيد هذه السياسات، وتحسين الكفاية التي تنفذ بها. بالإضافة إلى مقارنة النسب المالية التي حققتها الشركة مع الشركات المماثلة في السوق للوقوف على مدى فاعلية الأداء.

٢-١-٤ مقومات الأداء الجيد:

يقصد بمقومات الأداء الجيد مجموعة الخصائص والمتطلبات التي يلزم توفرها للحكم على مدى جودة وكفاءة وفعالية الأداء، وهذه المقومات هي:

- الإدارة الإستراتيجية: هي ذلك الأسلوب الذي من خلاله تقوم الإدارة العليا ببناء استراتيجيات الشركة بتحديد التوجهات طويلة الأجل، وتحقيق الأداء من خلال التصميم الدقيق لكيفية التنفيذ المناسب، والتقييم المستمر للاستراتيجيات الموضوعية (السلمي، ١٩٩٥).
- التخطيط السليم الذي يقوم على دراسة أداء الماضي واستشراف المستقبل، وأمل الواقع القائم، والتخطيط السليم يركز على وضوح الأهداف وقابلية تحويلها إلى أرقام إن أمكن، وإمكانية قياس العمل المنجز وتحديد المدخلات والمخرجات بالنسبة لكل برنامج.

- وجود هيكل تنظيمي سليم ومناسب: يتضمن تبويب وتوصيف سليم للوظائف، ووضوح السلطات، والمسؤوليات، وتصنيف للأشطة والبرامج المحددة بالهيكل التنظيمي.
- وجود نظام للمتابعة وتقييم الأداء الذاتي، يمكن من خلاله متابعة تنفيذ النشاط، وكشف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح أولاً بأول، ورصد المظاهر الإيجابية في الأداء والسعي إلي تعميمها، وترسيخ السبل التي ساهمت في إيجادها بما يحقق رقابة الكفاءة والفعالية في هذه الوحدة الإدارية.
- **الشفافية:** هي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات إتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية، وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، والمساعدة في اكتشاف الفساد.
- **إقرار مبدأ المساءلة الفعالة وممارسته فعلياً من الإدارات العليا كمبدأ مكمل لتقييم الأداء:**
فالموظف العام الذي يعطى مسئوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسؤولاً عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقاً لما هو محدد سلفاً، فعند استخدام المساءلة كآلية لتقييم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه، ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم إتباعه في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة.
- **تطوير النظم المحاسبية:** إن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء، كما أنه يساهم في بيان مدى تقيد الأجهزة الحكومية بالقواعد التشريعية المطبقة، ويسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة (حماد، ٢٠٠٥)، هذا إلى جانب استخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الأجهزة لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف.

٢-١-١٥ أهمية تقييم الأداء:

يعد تقييم الأداء من المهام التي تأخذ حيزاً كبيراً لدى المسؤولين في منظمات الأعمال وخاصة صانعي ومتخذي القرارات، إذ أنها تمارس من قبل الإدارة على جميع مستويات المنظمة من الإدارة العليا وحتى العاملين. ولكي تصبح عملية تقييم الأداء ذات معنى وفائدة يجب التعامل معها بشكل أصولي ودقيق وبمشاركة جميع الأطراف التي ينتظر أن تستفيد من نتائج هذا التقييم (جبين، ٢٠٠٩). وبناء على ذلك فإن أهمية تقييم الأداء تبرز من خلال ما يرتبط به من فوائد وهي مايلي:

١. التأكد من كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية واستعمالها على النحو الأفضل، فالتحقق من سلامة تخصيص الموارد يؤدي إلى ضمان سير الخطة الاقتصادية نحو أهدافها المقررة.
٢. ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط على المستويات كافة سواء كانت على المستوى القومي، أو المستوى القطاعي، أو مستوى المنظمة، إذ أن تقويم الأداء يؤدي إلى التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي والتناسق بين نمو القطاعات الاقتصادية.
٣. يكشف تقييم الأداء مساوئ الإسراف في الأموال، وفي الإجراءات وشكليات العمل، مما يتنافى مع القواعد الصحيحة للأداء العام السليم.
٤. يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للوحدة الاقتصادية، مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيها.
٥. تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة، وعلاقتها بالبيئة التنافسية للوحدة الاقتصادية. (القزاز، ٢٠١١)
٦. إن الإسراع في الكشف عن الانحرافات عن طريق عملية تقييم الأداء في موقع محدد يمنع تسربه إلى المواقع الأخرى، مما يؤدي إلى تحجيم الانحراف وتقليل الخسائر.
٧. يظهر تقييم الأداء تطور الشركة في مسيرتها نحو الأفضل، أو التحول نحو الأسوأ عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى ومكانياً من خلال المقارنة مع الشركات المماثلة.

٨. تسهم عملية تقييم الأداء في تحسين وتطوير أداء المسؤولين، فهي تساعد الرؤساء الإداريين في اكتشاف جوانب الضعف والقصور في كفاءة العاملين، والعمل على معالجتها عن طريق التنمية والتدريب، فضلاً عن تبصير العاملين بمجال النقص والضعف في مستوى كفاءتهم، كي يعملوا على تقوية هذه الجوانب بجهودهم الذاتية. (الفرطوسي، ٢٠١٠)

٢-١-١٦ أهداف تقييم الأداء:

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق ما يلي:

١. معرفة مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.
٢. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.
٣. الكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء الوحدة الاقتصادية، وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها لغرض وضع الحلول اللازمة لها، وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
٤. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي تقوم به، عن طريق قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً، الأمر الذي من شأنه خلق المنافسة وروح الإبداع بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة. (جابر، ٢٠٠٦)
٥. تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة، إذ تشكل نتائج تقييم كفاءة الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.
٦. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المنشأة الاقتصادية، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

٧. التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي، والتناسق بين القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة، أو القيام بوضع السياسات العلمية عن طريق وضع معايير، أو نسب، أو مستويات تحدد مقدماً كيفية استغلال الموارد والإمكانات المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة، واستثمارها أفضل استثمار (القرز، ٢٠١٠).

٢-١-١٧ مؤشرات تقييم الأداء المالي:

إن أساس عملية تقييم الأداء، هو مقارنة الأداء الفعلي في المنشأة بمؤشرات ومعايير محددة مسبقاً لتشخيص الانحرافات، وبيان مسبباتها، ثم اقتراح الخطط اللازمة لمعالجتها، وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء، وهي من الكثرة بحيث يمكن أن تخلق مشكلة فيما يتعلق بتحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييم أداء المنشأة، فقد اقترح مثلاً سبنسر تاكر (٤٢٩) مؤشراً أو نسبة ابتدائية، وثانوية، ومتقدمة، يمكن تقييم أداء الشركة من خلالها. ونتيجة لتنوع المؤشرات وتباينها، فإنه يمكن اختيار من هذه المؤشرات بما يتناسب وطبيعة نشاط المنشأة، فمثلاً الذي يصلح لتقييم الأداء في مجال التجارة لا يصلح لتقييم الأداء في مجال الصناعة.

وعلى العموم تعدّ المؤشرات هي الدلالات عن مستوى النشاط، وتعرف بأنها "دلالة تؤشر وتقدم فكرة عن مستوى النشاط الذي يتم قياسه" كما أنها تمثل عرضاً كمياً في الأغلب ونوعياً في بعض الأحيان لمستوى تحقق الأداء، وهي تربط الأداء الفعلي والمعياري وتحدد الانحرافات وتوضح معالم الصورة للأداء. (الفرطوسي، ٢٠١٠)

ويمكن تحديد أبرز المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي، كالآتي:

١. مؤشرات عامة أو مشتركة: هي المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في تقويم عام للوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، وهذه المؤشرات منها ما هو داخلي، مثل: مؤشرات

الإنتاج من الإنتاجية، التسويق، الأفراد، والفاعلية، ومنها ما هو خارجي، مثل: المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والبيئية.

٢. مؤشرات خاصة: وهي المؤشرات التي ترتبط بشكل وثيق بخصوصية نشاط الوحدة الاقتصادية، وتعتمد المؤشرات على البيانات والمعلومات، ومدى دقتها، وتوافرها، وأعدادها، وهناك خصائص للبيانات المتوفرة لدى الوحدة من جهة توفرها، ودقتها، وقبولها، وملائمتها الزمنية، فإنه يصبح بالإمكان بعد إعدادها، وتجهيزها، ومعالجتها بالطريقة السليمة الملائمة للحصول على معلومات ومؤشرات منطقية تساعد إدارة الوحدة في تخطيط ومراقبة وتقييم الأداء.

ومن المصادر الرسمية المعتمدة في استخراج المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأداء: النظم المحاسبية، النظم الإحصائية، الموازنات التخطيطية، البيانات الختامية، تقارير الإنتاج، الحسابات القومية، دراسات الجدوى الاقتصادية، البحوث والدراسات والتقارير المعتمدة، المشاهدة الميدانية. (القزاز، ٢٠١١).

وهناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، إلا أن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً، يمكن تصنيفها إلى أربعة فروع رئيسية، هي:

١. مؤشرات الربحية: تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح المبيعات، والموجودات، وحق الملكية. (الشديفات، ٢٠٠١)، ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً، هي:

- نسبة هامش الربحية الإجمالي: $Gross\ profit\ margin\ ratio$ تدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في التسعير، وتوليد المبيعات، والسيطرة على الكلف" (العامري، ٢٠٠١، ١٩٣)، وتحتسب من قسمة الربح الإجمالي (المبيعات - كلفة البضاعة المباعة) على صافي المبيعات. وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل" (Gitman , 2003,p 2)

- **نسبة هامش الربح التشغيلي:** Operating profit margin ratio تقيس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية الشاملة للشركة، ويتم احتسابها عن طريق قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل. (العامري، ٢٠٠١)

- **نسبة صافي الدخل (حجم الربح):** Net profit margin تقيس هذه النسبة قدرة المبيعات على توليد صافي الدخل، ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل. (Scatt & Brigham, 2000: 65)

- **معدل العائد على الموجودات (الأصول):** Return on Total Assets (ROA) يتم حساب معدل العائد على الاستثمار أو الأصول وذلك بقسمة رقم صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول.

- **معدل العائد على حق الملكية:** Return on Equity (ROE) يشير هذا المؤشر إلى معدل العائد الصافي الذي يتحقق لأصحاب الشركة (الملاك) كمحصلة نهائية لاستثماراتهم داخل الشركة ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب على حقوق الملكية. (حداد، ٢٠١٠)

٢. **مؤشرات السيولة:** وتهدف هذه المؤشرات إلى تقييم القدرة المالية للشركة على المدى القصير، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل. (عقل، ٢٠٠٠) ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً:

- **نسبة التداول:** Current Ratio يتم حسابها بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة.

- **النسبة السيولة السريعة:** Quick Ratio يتم حسابها بطرح المخزون من الموجودات المتداولة، ثم قسمة الناتج على المطلوبات المتداولة، ويعتبر المخزون أقل عناصر الموجودات المتداولة سيولة، كما أنه يحقق أكبر قدر من الخسارة بالمقارنة بالموجودات المتداولة الأخرى

في حالة التصفية، وتتبع أهمية هذه النسبة من حقيقة أنها تقيس قدرة المشروع على سداد الالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزون. (الحنوي، ٢٠٠٠).

- **صافي رأس المال العامل: Working Capital** وهو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ويجب ان يكون رأس المال العامل كافيًا حتى يسد الفراغ الناتج عن الانخفاض في المخزون أو اوراق القبض المتوقعة عند تحويلها إلى نقد. (المغربي، ٢٠٠٧)

٣. **نسب الرافعة المالية:** تقيس هذه المؤشرات مقدرة المنشأة على سداد كافة الديون عندما يحين ميعاد استحقاقها، بغض النظر عن كون تلك الديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. (الطفي، ٢٠٠٦).

٤. **مؤشرات النشاط:** تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة إدارة الشركة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن. (عقل، ٢٠٠٠).

ولغايات الدراسة سيعتمد الباحث على النسب والمؤشرات الآتية في معرفة كفاءة الأداء المالي لدى الشركات المساهمة الأردنية:

- نسبة التداول.
- نسبة هامش الربحية الإجمالي.
- صافي رأس المال العامل.
- نسبة العائد على الموجودات.
- نسبة العائد على حقوق الملكية.

٢-١-١٨ خطوات تقييم الأداء المالي:

تتم عملية تقييم الأداء المالي من خلال الخطوات التالية:

١. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، وإعداد الموازنات والقوائم المالية، والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
٢. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء، مثل: نسب الربحية، السيولة، النشاط المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختبار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
٣. دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات، والفروقات، ونقاط الضعف في الأداء المالي الفعلي عن طريق مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
٤. وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق، وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها. (نوفل، ٢٠٠٠)

ومن خلال الإطار النظري استنتج الباحث أن لمعايير التدقيق الداخلي الدولية دوراً مهماً في تعزيز نشاط وحدات التدقيق الداخلي من خلال ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بالشركة، والحرص على كفاءة وفاعلية أنشطتها، وسلامة القوائم المالية من التلاعب مما يؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة وتحسين أدائها المالي.

كذلك فإن التدقيق الداخلي يعتبر الركيزة الأساسية التي تستند إليها إجراءات حوكمة الشركات التي أخذت بعداً جديداً في التحكم المؤسسي في الشركات، مما دعت الحاجة إلى تشريع قوانين توجب الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وهذا ما تم تطبيقه في المنظمات الدولية والمنظمات المهنية المعنية في هذا القطاع.

٢-٢ المبحث الثاني الدراسات السابقة

١-٢-٢ الدراسات العربية:

(١) دراسة الرحاطة (٢٠٠٥) بعنوان: "فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية، وذلك من خلال التعرف على مدى التزام أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية بالمعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في عملها، وتأثير العوامل المتعلقة بالجامعة، والعوامل الشخصية للعاملين على مدى الالتزام بتطبيق هذه المعايير، وتقديم توصيات حول رفع مستوى فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجامعات الأردنية تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي، كما أن العوامل المتعلقة بأفراد العينة ليس لها تأثير على فاعلية الأداء بسبب التجانس، أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالجامعة، فقد كان لعمر الجامعة دون غيره من العوامل أثر على فاعلية أداء التدقيق الداخلي، وأوصت الدراسة بضرورة تبادل الخبرة والمعرفة بين الجامعات في مجال التدقيق الداخلي. ويرى الباحث الحالي أنه كان من الأجدر أن تكون الدراسة مقارنة ما بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية.

(٢) دراسة المدلل (٢٠٠٧) بعنوان "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري" (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية).

هدفت الدراسة إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي، والمساهمة بدعم

حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتقييم ودعم إدارة المخاطر، وقياس كفاءة وفاعلية الأداء، كما توصلت إلى وجود علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وضبط الأداء الإداري والمالي بالشركات المساهمة العامة. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين. أما من وجهة نظر الباحث الحالي فقد كان من الأفضل تحديد مواصفات الموارد البشرية الكافية لوظيفة التدقيق من حيث المؤهلات، الخبرة، والتدريب الميداني.

(٣) دراسة العفيفي (٢٠٠٩) بعنوان: "مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات التطبيق السليم لمهام المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة، والتعرف إلى مدى توافر القدرات المالية والفنية القائمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة، وأجريت الدراسة على عينة بلغ عددها (٣٠) شركة. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد انخفاض في أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة بدرجة كبيرة، وأن ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني يحول دون تطبيقها. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تحظى المراجعة الداخلية بأهمية كبيرة في الشركات المساهمة العامة، وتخفيض تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني، لكي يتم تطبيقها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي. ويرى الباحث الحالي أن هذه الدراسة قد أغفلت التعرض إلى أخلاقيات مهنة التدقيق ودورها في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.

٤) دراسة الجوهر والعقدة (٢٠١٠)، بعنوان: إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بناء المفهوم الأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي، وإعادة تصميمها في المشروعات الاقتصادية في الأردن في ضوء متطلبات المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن أقل المعايير التزاما بها هي المعايير المرتبطة بالاستقلالية، ومعايير الأداء التي ترتبط بقيام التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر والاحتفاظ بأوراق العمل التي تعكس ذلك الأداء، مما يتطلب ضرورة تعزيز إدراك الجهات الإدارية والتشريعية المسئولة بأهمية هذه الوظيفة بالشكل الذي يعزز استقلاليتها، كما بينت نتائج الدراسة أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يعزز بشكل كبير أنظمة الرقابة الداخلية، من خلال سعيها لتزويد الإدارة ولجنة التدقيق بتأكيد تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية، وبيان مدى فاعليتها، وتخفيض المخاطر بحيث لا يتجاوز حجمها المستوى المقبول، وبناءً على هذه النتائج فقد قدمت الدراسة التوصيات التالية: ضرورة تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي في الشركات حيث أن استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي لها الأثر الفعّال في الضبط المالي والإداري وإن عملية التدقيق الداخلي تتطلب وجود خطة تقوم على أساس المخاطر وإن نجاح عملية التدقيق الداخلي تتطلب التزام المدقق الداخلي بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي. يرى الباحث الحالي أنه كان من الجدير التعرض إلى قواعد الحاكمة المؤسسية الرشيدة التي تقتضي استقلالية لجنة التدقيق الداخلي.

٥) دراسة صالح (٢٠١١) بعنوان: مدى تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، وتحديد المجموعة الأولى من هذه المعايير التي تتعلق بالخصائص الواجب توفرها في

كل من المدققين الداخليين، وكذلك في أقسام ودوائر التدقيق الداخلي، وكانت متغيرات الدراسة، هي: درجة الالتزام، والاستقلالية، والموضوعية، وبذل العناية المهنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة الالتزام بمعايير المجموعة الأولى من معايير التدقيق الداخلي جاءت جيدة جداً، كما أظهرت الدراسة وجود ضعف في تطبيق بعض المعايير الفرعية، وقد أوصى الباحث الإدارات العليا للبنوك بالحرص على تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. كما يرى الباحث الحالي ضرورة إشراف البنك المركزي الأردني على مدى التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

٦) دراسة الفرح وآخرون (٢٠١١) بعنوان: "مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، ومعرفة أثر حجم الموجودات على درجة الالتزام، وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين الأردنية تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي بنسبة عالية، وقد جاءت نسبة الالتزام بمعايير الاستقلالية عالية، كما أن نسبة الالتزام بمعايير العناية المهنية جاءت أيضاً عالية، وكذلك بالنسبة لرقابة جودة التدقيق الداخلي، وتنفيذ عملية التدقيق، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام شركات التأمين الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي وحجم الشركة ممثلاً في إجمالي الأصول، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: تفعيل الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية. الباحث الحالي يؤيد ما جاء في هذه الدراسة من حيث عدم وجود علاقة ما بين حجم الشركة (مجموع الأصول والالتزام بمعايير التدقيق).

(٧) دراسة عبد الجبار، (٢٠١٢) بعنوان: "دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الدولية".

هدفت الدراسة إلى فحص مدى توفر مقومات تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة، وأثر ذلك في مواجهة الفساد فيها، وأظهرت نتائج الدراسة أن إدارة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة تهتم بتدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العملية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي باستخدام معايير التدقيق الدولية، فضلاً عن أن المدقق الداخلي العامل في الشركات المساهمة يمتلك كماً من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والتدقيق، ولديه القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها، مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي، قد أوصت الدراسة بضرورة أن يكون لدى المدققين الداخليين المعرفة الكاملة لمعايير الأداء المهني، وأهميته الرقابية في مواجهة الفساد المالي والإداري. ويرى الباحث الحالي أنه كان يجب التعرض إلى أخلاقيات مهنة التدقيق كأحد عوامل مواجهة الفساد المالي.

(٨) دراسة سويدان وأبو زريق، (٢٠١٣)، بعنوان: مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ومعرفة أهم المعوقات التي قد تحول دون الالتزام بها، بالإضافة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية على مستوى التزامهم بمعايير التدقيق الدولية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بشكل عام بمعايير التدقيق

الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة، ولكن يستثنى من ذلك عدم وجود اهتمام كافٍ من قبل المدققين الداخليين بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية الذي يتعلق بالكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة، والمعيار الرابع الذي يتعلق ببرنامج تحسين وضبط جودة عمل التدقيق الداخلي، كما تبين وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، من أهمها: انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق، وانخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات، وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام المدققين الداخليين بكافة معايير التدقيق الداخلي الدولية، وضرورة قيام إدارات الشركات برفد دوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة خاصة في المجالات: القانونية، والهندسية، وضرورة قيام إدارات الشركات بإشراك كوادر التدقيق الداخلي في دورات مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي. أما من وجهة نظر الباحث الحالي فإن الشركات عليها أن تضع شروطاً لإشغال وظيفة المدقق الداخلي منها أن يكون على الأقل حاصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة بالإضافة إلى شهادة مهنية في التدقيق.

٢-٢-٢ الدراسات الأجنبية:

1) Colbert , (2002), "Furnishing a Context for Internal Audit Work"

هدفت الدراسة إلى معرفة الأبعاد والآثار المترتبة على قيام معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية بتحديث وتعديل قائمة معايير التدقيق الداخلي في كانون الأول عام (2000) على كل من الإدارة، والمدققين الداخليين، والمستثمرين، وقد خلصت الدراسة إلى أن المدققين الخارجيين يتأثرون إيجاباً بالدور الجديد المناط بهم نتيجة التعديل والتحديث، وأن عليهم التمييز بين الخدمات الاستشارية وخدمات ضمان سلامة العمليات المالية، وأن المهام المختلفة المناطة به تدخل ضمن الإطار العام لنظم الرقابة الداخلية التي تهم المدقق الخارجي، وأن يقوموا

بتقييمها قبل اختبارها، كما بينت الدراسة أن المستثمرين والجهات الأخرى تستفيد من التزام المدقق بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. أما الباحث الحالي فيعتقد أن العلاقة بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي هي علاقة مكملية لجودة التدقيق.

2) Sarens ,(2007), "The role of internal auditing in corporate governance qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics"

وقد تناولت هذه الدراسة موضوع "دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات"، وقد هدفت إلى مناقشة تأثير الخصائص التنظيمية كمدخل كمي ونوعي في إطار دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن المستوى العام للمحافظة على حقوق المساهمين يمكن أن يزداد من خلال القيام بتكامل مهام المراجعة الداخلية والخارجية، كما أن قرارات الإدارة العليا لها تأثير هام على أداء المراجعة الداخلية وعلى عملها، وبالتالي فإن هذه المراجعة قادرة على مقابلة معظم القرارات الصادرة عن الإدارة العليا، والتي بدورها توفر الدعم والمساندة للمراجعة الداخلية. يرى الباحث الحالي أنه كان يجب التعرض إلى قرارات لجنة التدقيق وليس قرارات الإدارة العليا.

3) Abdol mohammadi, (2009), "Factors Associated With the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo-Culture CAEs"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المرتبطة باستخدام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي من قبل مديري التدقيق الداخلي في دول (الانجلو - ساكسون)، واختبرت الدراسة مديري التدقيق الداخلي في هذه الدول، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من مديري التدقيق الداخلي الملتزمين بمعايير التدقيق الداخلي لم يلتزموا بمعايير أخرى معينة، ومنها على سبيل المثال المعيار رقم (١٣٠٠) المتعلق ببرنامج تطوير وتوكيد الجودة، كما أن عضوية المدير في معهد المدققين

الداخليين، وحصوله على شهادة مهنية في التدقيق، ومدة الدورات التدريبية التي خضع لها ترتبط بمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بشكل إيجابي، في حين ترتبط العوامل الأخرى بمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي بشكل سلبي، وهي: عدم إدراك المجلس والإدارة للقيمة المضافة للمعايير، وعدم كفاية طاقم التدقيق، والتكلفة العالية، وأولية الالتزام باللوائح والتعليمات الحكومية. وفي هذا المجال يرى الباحث الحالي أن العديد من الدول قامت باشتقاق معايير تدقيق خاصة بها من المعايير الدولية لتكون متناغمة مع قوانينها ولوائحها الحكومية.

4) Jantal, et at, (2010), "Internal Auditing Practices and Internal Control System"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA)، كما هدفت إلى توضيح ما إذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر على نظم الرقابة الداخلية في هذه الشركات أم لا. وقد توصلت الدراسة إلى أن مهنية وموضوعية أقسام التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها، كما أن نطاق التدقيق الداخلي والأداء المهني في أقسام التدقيق الداخلي له تأثير كبير على نظام الرقابة الداخلية، وعلى بيئة نظام الرقابة الداخلية، كما استنتجت الدراسة أن عملية إدارة قسم التدقيق الداخلي، وأداء عمل التدقيق، وخطة التدقيق الداخلي، والتقرير عن عمل التدقيق الداخلي، تؤثر بشكل ملحوظ على عملية تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة، وأوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية المتعارف عليها لأنها تؤثر على تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة الداخلية. ويرى الباحث الحالي أن الالتزام بمعايير التدقيق لا يؤثر فقط على تقدير مخاطر نظام الرقابة بل من الممكن أن يؤدي إلى تعديل بعض التعليمات المتعلقة بهذا النظام.

5) Kamal . S (2010) , “Implementing International Standards of Internal Audit in Jordanian Banks”

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك الاردنية وبيان بعض العوامل التي تؤثر بهذه الالتزام ،وقامت الباحثة بتصميم استبانة مكونة من ثلاثة أجزاء لقياس مدى الالتزام والعوامل المؤثرة فيها ، و اشارت النتائج أن البنوك الاردنية الملتزمة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية نسبة ٨١% من عينة الدراسة ، وأظهرت النتائج أن كل من العمر ونوع الشهادة المهنية من قبل المدقق الداخلي تؤثر على مدى الالتزام ، وقدمت الباحثة عدة توصيات أهمها التأكيد على جميع البنوك الاردنية بضرورة الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية. يؤيد الباحث الحالي ما جاء في هذه الدراسة من حيث أثر العمر على درجة الالتزام، فالخريجون الجدد يبدون التزاماً أكبر بالمعايير الدولية للتدقيق من هؤلاء الذين عملوا في أقسام البنك الأخرى لمدد طويلة ثم تم نقلهم إلى إدارة التدقيق الداخلي.

٢-٢-٣ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في نفس الموضوع بأنها تبحث أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة ، بينما الدراسات السابقة تضع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وتقيس مدى التزام المدقق الداخلي بتطبيقها. كما تبحث هذه الدراسة في البيئة الاردنية في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في دولة الأردن.

كما تتميز هذه الدراسة في أنها سوف تستخدم طريقة التحليل المالية لمعرفة اثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، حيث تم قياس كفاءة الأداء المالي عبر التحليل المالي لقوائم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

والشكل (٢-١) التالي يبين ما يميز الدراسة الحالية عن كل واحدة من الدراسات السابقة:

| الدراسة الحالية | الدراسات السابقة |
|---|--|
| <p>هدفت الدراسة إلى بيان أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. أجريت الدراسة على عينة من شركات من خلال تحليل قوائمها المالية للتعرف على مستوى كفاءة الأداء المالي، كما تم توزيع استبيان على مديري أقسام التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة بواقع ٥٤ استبانة وكان العدد الصالح للتحليل ٤٥ استبانة أظهرت نتائج الدراسة أن الالتزام بمعايير التدقيق له أثر في كفاءة الأداء المالي. ولا يوجد أثر لنوع ملكية الشركة على أداء وحدة التدقيق الداخلي.</p> | <p>١- دراسة الرحاحلة (٢٠٠٥): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات. وقد اهتمت الدراسة بأثر العوامل المتعلقة بالجامعة والعوامل الشخصية للعاملين على مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية. وخلصت الدراسة إلى نتيجة أن الجامعات تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي. ولم يكن هناك أثر للعوامل الشخصية لأفراد المعنية بسبب التجانس، أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالجامعة فلم يكن هناك أثر على فاعلية أداء التدقيق الداخلي إلا عامل واحد وهو عمر الجامعة.</p> <p>٢- دراسة المدلل (٢٠٠٧): هدفت الدراسة إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في الشركات المساهمة الفلسطينية. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة بين استقلالية التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري.</p> <p>٣- دراسة العفيفي (٢٠٠٩): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات التدقيق السليم لمهام المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في الشركات المساهمة العاملة في قطاع غزة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني يحول دون تطبيقها.</p> <p>٤- دراسة الجوهر والعقدة (٢٠١٠): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بناء المفهوم الأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي وإعادة تصحيحه في</p> |

المشروعات الاقتصادية في الأردن في ضوء متطلبات المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. أظهرت نتائج الدراسة أن أقل المعايير من حيث الالتزام بها هو معيار الاستقلالية.

٥- دراسة صالح (٢٠١١): هدفت إلى قياس مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، وأكدت نتائج الدراسة أن درجة الالتزام جيدة جداً وخصوصاً من حيث الخصائص الواجب توافرها في المدقق الداخلي.

٦- دراسة الفرح وآخرون (٢٠١١): أجريت هذه الدراسة على شركات التأمين للتعرف على مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وبينت أن درجة الالتزام بالمعايير مرتفعة.

٧- دراسة عبد الجبار (٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى فحص مدى توافر مقومات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة وأثر ذلك في مواجهة الفساد في تلك الشركات. وأشارت النتائج إلى توافر مثل هذه المقومات كتدريب المدققين الداخليين بالإضافة إلى توفر المعرفة المهنية المتخصصة لدى المدققين الداخليين.

٨- دراسة سويدان وأبو زريق (٢٠١٣): أجريت الدراسة على شركات الكهرباء في الأردن للتعرف على مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وأظهرت النتائج أن المدققين الداخليين في هذه الشركات يلتزمون بالمعايير باستثناء المعيار الثالث المتعلق بالكفاءة وبذل العناية المهنية.

٩- دراسة Colbert (٢٠٠٢): هدفت الدراسة إلى معرفة الأبعاد والآثار المترتبة على تحديث وتعديل معايير التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٠، خلصت الدراسة إلى أن المدققين قد تأثروا إيجاباً بهذه التعديلات والتحديثات.

١٠- دراسة Gerrit Sarens (٢٠٠٧): ركزت هذه الدراسة على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، وبينت أن التكامل بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية يحسن مستوى المحافظة على حقوق المساهمين.

١١- دراسة Abdol Mohammadi (٢٠٠٩): أجريت الدراسة على مديري التدقيق الداخلي في دول الإنجلو ساكسون وبينت الدراسة أن التزام مديري التدقيق بالمعايير ليس كاملاً بل هناك معايير لا يتم الالتزام بها.

١٢- دراسة Jantal (٢٠١٠): أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي من حيث مدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي الدولية ومدى تأثير هذا الالتزام على نظم الرقابة الداخلية في هذه الشركات. وبينت الدراسة أن مهنية وموضوعية أقسام التدقيق الداخلي في هذه الشركات يؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

١٣- دراسة Kamal (٢٠١٠): أجريت الدراسة على البنوك الأردنية ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وبينت الدراسة أن العوامل الديمغرافية مثل عمر المدقق ونوع الشهادة المهنية تؤثر على مدى التزام المدقق بالمعايير.

الفصل الثالث منهجية الدراسة

| | |
|------------------------------|-----|
| منهج الدراسة | ١-٣ |
| مجتمع وعينة الدراسة | ٢-٣ |
| أداة الدراسة | ٤-٣ |
| صدق وثبات أداة الدراسة | ٥-٣ |
| الأساليب الإحصائية المستخدمة | ٦-٣ |

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

٣-١ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تم جمع البيانات الثانوية من الكتب والدراسات السابقة التي ناقشت معايير التدقيق الداخلي والأداء المالي للشركات بالنسبة للجانب النظري، أما الجانب الميداني تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال كل من التحليل المالي لقوائم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة قيد الدراسة لمعرفة كفاءة الأداء المالي بالإضافة إلى استبانة تم تطويرها والتي تقيس مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، ويبلغ عددها (٧٢)، تظهر في ملحق رقم (٣)، قام الباحث باختيار (٦) شركات من مجتمع الدراسة وتم تحليل قوائمها المالية للتعرف على مستوى كفاءة الأداء المالي فيها، أما لبيان تصورات هذه الشركات عن معايير التدقيق الداخلي تم توزيع (٥٤) استبانة على المديرين في أقسام التدقيق الداخلي للشركات الصناعية الأردنية، وتم استرداد (٤٨) استبانة، واستبعاد (٣) استبانة لعدم اكتمال تعبئتها بشكل كامل، وبهذا يصبح عدد الاستبانة الصالحة لغايات التحليل (٤٥) أي ما نسبته (٨٣.٣%) من أصل الاستبانة الموزعة.

٣-٤ أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل ما يلي:

١. القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي: حيث تم الاعتماد على القوائم المالية للسنوات ما بين (٢٠١٠-٢٠١٣).

٢. الاستبانة (أداة الدراسة): قام الباحث بتطوير استبانة لقياس أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة مكونه من قسمين على النحو التالي:

- **القسم الأول:** المتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، الشهادات المهنية، التخصص المهني، المركز الوظيفي).
- **القسم الثاني:** يحتوي على ثلاث أقسام للدراسة وهي المتغيرات المستقلة (معايير الخصائص، معايير الأداء، معايير التطبيق).

٣-٥ صدق وثبات أداة الدراسة:

للتحقق من مدى صدق محتوى الأداة تم عرض الاستبانة على (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين الأكاديميين في الجامعات الأردنية كما جاء في الملحق رقم (٢) للتحقق من مدى صدق محتوى فقرات الاستبانة وإبداء آرائهم حول كل فقرة من فقرات الاستبانة وانسجامها مع متغيرات وأبعاد الدراسة، وبعد الإطلاع على آراء المحكمين تم تعديل محتوى بعض الفقرات. وتم الأخذ بملاحظات هيئة التحكيم الواردة، وتم استخراج معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للتأكد من الاتساق الداخلي للفقرات، وقد بلغت قيمته كما يلي:

جدول رقم (١-٣)

قيمة معامل الثبات (الاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة

| المتغير | المتغير الفرعي | عدد الفقرات | معامل الثبات (كرونباخ ألفا) |
|------------------------|----------------|-------------|-----------------------------|
| معايير التدقيق الداخلي | معايير الخصائص | ١٤ | ٠.٨٧ |
| | معايير الأداء | ١٥ | ٠.٨٦ |
| | معايير التطبيق | ٨ | ٠.٨٤ |
| | المؤشر الكلي | ٣٧ | ٠.٨٥ |

يلاحظ من الجدول رقم (١-٣) أن معامل الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة حيث بلغ

معامل الثبات لكافة فقرات الأداة (ألفا=٨٥%) وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء

الدراسة، حيث بلغ معامل الثبات لفقرات الخاصة بمعايير الخصائص (٨٧%)، ما الفقرات الخاصة

بمعايير الأداء فقد بلغ معامل الثبات (٨٦%)، وأخيرا بلغ معامل الثبات للفقرات الخاصة بمعايير

التطبيق (٨٤%) وهي قيم مقبولة كونها اكبر ٦٠%.

٣-٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية في برنامج (SPSS) وقد

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية في معالجة بيانات الدراسة:

١- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: وذلك لأغراض معرفة تكرار فئات متغيرات

الدراسة، وهذا يفيد في وصف عينة الدراسة.

٢- اختبار معامل كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

٣- تحليل الانحدار المتعدد لقياس درجة الارتباط: حيث يقوم هذا الاختبار على بيان أثر

المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها

| | |
|--|-----|
| وصف خصائص عينة الدراسة | ١-٤ |
| عرض نتائج عينة الدراسة | ٢-٤ |
| التحليل المالي لكفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية | ٣-٤ |
| المساهمة | |
| اختبار الفرضيات | ٤-٤ |

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها

٤-١ وصف خصائص عينة الدراسة:

يعرض الباحث في الفصل الحالي نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة

الموزعة على أفراد العينة كآآتي:

تميز أفراد عينة الدراسة بالخصائص الديموغرافية، ويمكن تلخيص نتائجها في الجدول رقم

(٤-١):

جدول رقم (٤-١) وصف خصائص عينة الدراسة

| النسبة المئوية | التكرار | فئات المتغير | المتغير |
|----------------|---------|-------------------------|------------------|
| ٨.٩% | ٤ | دبلوم فإقل | المؤهل العلمي |
| ٦٠% | ٢٧ | بكالوريوس | |
| ٢٨.٩% | ١٣ | ماجستير | |
| ٢.٢% | ١ | دكتوراه | |
| ١٠٠% | ٤٥ | المجموع | |
| ٢٦.٦% | ١٢ | أقل من ٥ سنوات | الخبرة |
| ٥٣.٣% | ٢٤ | من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات | |
| ٢٠.١% | ٩ | ١٠ سنوات فأكثر | |
| ١٠٠% | ٤٥ | المجموع | |
| 42.1% | 19 | CPM | الشهادات المهنية |
| 37.8% | 17 | CMA | |
| 20.1% | 9 | CIA | |
| ١٠٠% | ٤٥ | المجموع | |
| ٦٨.٨% | ٣١ | محاسبة | التخصص المهني |
| ٣١.٢% | ١٤ | إدارة أعمال | |
| ١٠٠% | ٤٥ | المجموع | |
| ١٧.٨% | ٨ | مدير مالي | المركز المهني |
| ٤٦.٧% | ٢١ | مدير تدقيق داخلي | |
| ٢٦.٦% | ١٢ | مدير عام | |
| ٨.٩% | ٤ | مجلس إدارة | |
| ١٠٠% | ٤٥ | المجموع | |

اظهر الجدول (٤-١) وصفا للخصائص الديموغرافية عينة الدراسة التي تم توزيع الاستبانات داخل الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، فقد كان أغلب أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة بكالوريوس بنسبة بلغت (٦٠%) من عينة الدراسة، أما حملة درجة ماجستير جاءت بالمرتبة الثانية فقد بلغت (٢٨.٩%)، وفي المرتبة الثالثة حملة دبلوم بنسبة بلغت (٨.٩)، وأخيرا جاءت نسبة العينة من حملة الدكتوراه حيث بلغت (٢.٢%) من عينة الدراسة.

أما من ناحية متغير الخبرة، فقد بلغت عينة الدراسة مما لديهم خبرة عملية من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتهم (٥٣.٣%) من عينة الدراسة، أما من لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (٢٦.٦%) من عينة الدراسة، وأخيرا جاءت نسبة من لديهم خبرة أكثر من ١٠ سنوات بنسبة بلغت (٢٠.١%) من عينة الدراسة.

أما الشهادات المهنية، أظهرت الدراسة أن أغلب أفراد العينة حاصلون على شهادة CPM بنسبة بلغت (٤٢.١%)، وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة CMA (٣٧.٨)، وأخيرا جاءت نسبة الحاصلين على شهادة CIA بنسبة بلغت (٢٠.١%) من عينة الدراسة. وعلى مستوى التخصص المهني، فكانت عينة الدراسة أغلبها من المحاسبة فقد بلغت نسبتهم (٦٨.٨%)، و(٣١.٢%) من هم يمتلكون شهادة إدارة الأعمال.

وأخيرا المركز المهني فقد استهدفت الدراسة الأقسام الخاصة بالتدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة ان وجدت، أو أقسام المحاسبة والإدارة، حيث جاء مدراء التدقيق الداخلي في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٤٦.٧%) من عينة الدراسة، في حين من هم في مركز مهني مدير عام في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦.٦%)، وفي المرتبة الثالثة المدير المالي بنسبة بلغت (١٧.٨%)، وأخيرا مجلس الإدارة بنسبة بلغت (٨.٩%) من عينة الدراسة.

٢-٤ عرض نتائج الدراسة للمتغيرات المستقلة (معايير التدقيق الداخلي الدولية):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وبعد توزيع الاستبانات واستعادتها، تم تحويل الإجابات إلى درجات وذلك وفق مقياس ليكرت على النحو المبين في الجدول (٢-٤).

جدول (٢-٤)

مقياس ليكرت الخماسي

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| (٥) | (٤) | (٣) | (٢) | (١) |

وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية لجميع أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة كما يبين الجدول (٣-٤).

جدول (٣-٤)

الأهمية النسبية حسب المتوسطات الحسابية

| منخفض | متوسط | مرتفع |
|--------|----------|-------|
| ٢.٤٩-١ | ٣.٤٩-٢.٥ | ٥-٣.٥ |

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (٣.٥) تكون ذات أهمية نسبية مرتفعة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (٣.٤٩-٢.٥) فإن الأهمية النسبية بدرجة متوسطة، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (٢.٤٩) تكون الأهمية النسبية بدرجة منخفضة.

٤-٢-١ معايير الخصائص:

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على

قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٤-٤)

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية للفقرات الخاصة بمعايير الخصائص

| الرقم | نص الفقرة | المتوسط الحسابي | الأهمية النسبية | الانحراف المعياري |
|-------|---|-----------------|-----------------|-------------------|
| ١ | تحرص الشركة على استخدام برامج تدقيق رقابة نوعية | ٣.٥٢ | مرتفع | ٠.٧٨ |
| ٢ | تحرص الشركة على توظيف المدققين الداخليين من ذوي الخبرة في مجال التدقيق | ٣.٦٦ | مرتفع | ٠.٨٤ |
| ٣ | تحرص الشركة تعليمات مكتوبة واضحة بالسياسات والإجراءات الخاصة بالعمل | ٣.٢٧ | متوسط | ٠.٦١ |
| ٤ | يتم تعيين مسئول التدقيق من قبل مجلس الإدارة في شركة حسب معايير عملية ومهنية | ٣.٤٠ | متوسط | ٠.٨٤ |
| ٥ | موقع وحدة التدقيق الداخلي مرتبطة بمجلس الإدارة | ٣.٣٨ | متوسط | ٠.٨٠ |
| ٦ | تقوم لجنة التدقيق بتدعيم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي | ٣.١٥ | متوسط | ٠.٧٣ |
| ٧ | يتمتع المدقق الداخلي باستقلالية تامة في إبداء الرأي واتخاذ القرارات الخاصة بعمل التدقيق | ٢.٦١ | متوسط | ٠.٦٧ |
| ٨ | لدى المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية | ٣.٣٤ | متوسط | ٠.٨٥ |
| ٩ | يملك المدققون الداخليون في الشركة الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية | ٣.٧٩ | مرتفع | ٠.٨٠ |
| ١٠ | يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة والمهارات الكافية في مجال التدقيق الداخلي. | ٣.٥٢ | مرتفع | ٠.٦٠ |
| ١١ | يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي الدولية من خلال التدريب | ٣.٥٦ | مرتفع | ٠.٥٥ |

| | | | | |
|------|-------|------|---|----|
| ٠.٧٣ | متوسط | ٣.٤٢ | يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الشركة. | ١٢ |
| ٠.٥٩ | مرتفع | ٣.٧١ | يحرص مدير التدقيق على تأمين تعليمات ملائمة للمرؤوسين في كل عملية تدقيق | ١٣ |
| ٠.٥٠ | مرتفع | ٣.٦٢ | تخصص الشركة فرص تطويرية لكادر التدقيق من خلال إشراكهم بدورات في مجال معايير التدقيق الدولية | ١٤ |
| 0.77 | متوسط | ٣.٤٣ | الدرجة الكلية لمجال معايير الخصائص | |

أشارت نتائج التحليل أنه يتم الالتزام بمعايير الخصائص في الشركات قيد الدراسة بدرجة متوسطة، وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٤٣). وتبين أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة التاسعة التي تنص على أنه (يمتلك المدققون الداخليون في الشركة الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية)، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٧٩) وهي درجة مرتفعة، تلتها الفقرة ثلاثة عشر التي نصت على (يحرص مدير التدقيق على تأمين تعليمات ملائمة للمرؤوسين في كل عملية تدقيق)، وهذه دلالة على اهتمام مجلس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة بالاعتماد على مدققين ذوي خبرة مهنية وعلمية مما يعكس دور المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي، كما أن هناك ترابط بين المدققين الداخليين والإدارة العليا بالأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي، كما تبين أن أقل الفقرات موافقة كانت الفقرة السابعة التي تنص على (يتمتع المدقق الداخلي باستقلالية تامة في إبداء الرأي واتخاذ القرارات الخاصة بعمل التدقيق)، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٢.٦١) وهي درجة متوسطة، مما يدل على تشارك القرارات بين لجنة التدقيق والإدارة داخل الشركات مما يعكس فعالية عالية في عملية التدقيق.

وتدل هذه النتائج على حرص الشركات على الأخذ بنظر الاعتبار أهمية الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي من خلال عمله في استقلالية تامة، مما ينعكس على دوره في إتخاذ القرارات الخاصة

بعملية التدقيق، وكذلك التزام الشركة أو إدارة الشركة بالأخذ بعين الاعتبار الأسس العملية والمهنية في عملية التدقيق الداخلي.

٤-٢-٢ معايير الأداء.

تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٤-٥)

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية للفقرات الخاصة بمعايير الأداء

| رقم الفقرة | نص الفقرة | المتوسط الحسابي | الأهمية النسبية | الانحراف المعياري |
|------------|--|-----------------|-----------------|-------------------|
| ١ | تقوم الشركة بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه لجنة التدقيق ومدير التدقيق الداخلي | ٣.٢٧ | متوسط | 0.68 |
| ٢ | يتأكد المدقق الداخلي من أن المستندات المستخدمة في التدقيق الداخلي مناسبة وكافية | ٣.٦٤ | مرتفع | 0.70 |
| ٣ | يقوم المدقق الداخلي بتقديم المشورة لتحسين وزيادة كفاءة أصول الشركة | ٣.٧٧ | مرتفع | 0.77 |
| ٤ | تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في حماية موجودات الشركة | ٣.٥٢ | مرتفع | 0.72 |
| ٥ | تتضمن أنشطة التدقيق الداخلي متابعة التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات | ٣.٥٩ | مرتفع | 0.88 |
| ٦ | يتضمن عملية التدقيق ضرورة تدقيق تسجيل وتبويب العمليات المحاسبية | ٣.١١ | متوسط | 0.87 |
| ٧ | ضرورة الحصول على معلومات كافية من قبل المدقق الداخلي لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها | ٣.٠٠ | متوسط | 0.58 |
| ٨ | يتم توزيع مهام العمل على العاملين في وحدة التدقيق من قبل مدير التدقيق الداخلي. | 3.31 | متوسط | 0.76 |
| ٩ | يقوم مسؤول وحدة التدقيق الداخلي بتقييم أداء العاملين داخل الوحدة. | ٣.١٥ | متوسط | 0.8 |

| | | | | |
|------|-------|------|--|----|
| 0.80 | مرتفع | ٣.٨٧ | يوجد لدى العاملين معلومات كافية ودليل عمل بإجراءات التدقيق الخاصة بأعمالهم وتقديمها للإدارة | ١٠ |
| 0.78 | مرتفع | ٣.٨١ | يقوم المدقق الداخلي بتسجيل المعلومات المحاسبية التي تدعم الآراء التي يتوصل إليها | ١١ |
| 0.78 | مرتفع | ٣.٩١ | تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى لجنة التدقيق | ١٢ |
| 0.66 | مرتفع | ٤.٠١ | يقوم المدققون الداخليون برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها | ١٣ |
| 0.90 | مرتفع | ٣.٦٢ | يوجد في الشركة نظاماً مناسباً لمتابعة عملية التصرف في نتائج عملية التدقيق التي تم إيصالها إلى مجلس الإدارة | ١٤ |
| 0.60 | مرتفع | ٣.٥٧ | تعمل وحدة التدقيق الداخلي على متابعة تنفيذ النقاط الواردة في تقرير المدقق الخارجي | ١٥ |
| ٠.٨١ | مرتفع | ٣.٥٤ | الدرجة الكلية لمجال معايير الأداء | |

أشارت نتائج التحليل أنه يتم الالتزام بمعايير الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة قيد الدراسة بدرجة مرتفعة، وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٥٤). حيث أظهرت النتائج ان اغلب تصورات عينة الدراسة جاءت مرتفعة، ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (١٣) التي تنص على (يقوم المدققون الداخليون برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٤.٠١) وهي درجة مرتفعة، تلتها الفقرة رقم (١٢) التي تنص على (تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى لجنة التدقيق) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٩١) وهي درجة مرتفعة، هنا نلاحظ ان هناك عمل متكامل في قسم التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة بين الموظفين والإدارة في تجهيز التقارير الخاصة بالتدقيق الداخلي حسب المعايير الدولية وهذه دلالة على رفع مستوى الأداء أو الالتزام بمعايير الأداء الخاصة بمعايير

التدقيق الداخلي الدولية ، أما اقل الفقرات فكانت الفقرة (٧) التي تنص على (ضرورة الحصول على معلومات كافية من قبل المدقق الداخلي لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٠٠) وهي درجة متوسطة.

وهذا يدل على أن قسم التدقيق الداخلي من موظفين وإدارة يمتلكون معلومات كافية نحو معايير التدقيق الداخلي الدولية وخاصة معايير الأداء مما ينعكس على مستوى الأداء لديهم ومستوى الوقت في انجاز التقارير الخاصة بالتدقيق الداخلي للقوائم المالية الخاصة بالشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

٤-٢-٣ معايير التطبيق.

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٤-٦)

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لفقرات الخاصة بمعايير التطبيق

| رقم الفقرة | نص الفقرة | المتوسط الحسابي | الأهمية النسبية | الانحراف المعياري |
|------------|---|-----------------|-----------------|-------------------|
| ١ | يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير من الإدارة | 3.87 | مرتفع | ٠.65 |
| ٢ | تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر في الشركة | 3.60 | مرتفع | ٠.79 |
| ٣ | تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في الشركة | 3.91 | مرتفع | ٠.67 |
| ٤ | يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة عملية تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقاً | 3.55 | مرتفع | ٠.81 |
| ٥ | يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء وضبط عمليات الشراء غير المصرح بها | 3.52 | مرتفع | ٠.82 |

| | | | | |
|-------------|--------------|-------------|--|---|
| ٠.66 | مرتفع | 3.50 | التدقيق الداخلي يساعد على ضبط حالات الاختلاس والغش والاحتيال بشكل مبكر | ٦ |
| ٠.65 | مرتفع | 3.77 | يساعد التدقيق الداخلي على ضبط ورقابة مستويات المخزون وطبيعة المخزون | ٧ |
| ٠.41 | مرتفع | 3.51 | هل المدقق الداخلي يكتشف القصور في نظام الرقابة الداخلية في الشركة | ٨ |
| ٠.٧٨ | مرتفع | 3.68 | هل تؤيد تشريع قوانين تلزم الشركة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية | ٩ |
| 0.67 | مرتفع | ٣.٦٤ | الدرجة الكلية لمجال معايير التطبيق | |

أشارت نتائج التحليل أنه يتم الالتزام بمعايير التطبيق في معايير التدقيق الداخلي بدرجة مرتفعة، وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٦٤). ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (٣) التي تنص على (تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في الشركة)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٩١) وهي درجة مرتفعة، تلتها الفقرة (1) التي تنص على (يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير من الإدارة)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٨٧). أما أقل الفقرات فكانت الفقرة (٦) التي تنص على (التدقيق الداخلي يساعد على ضبط حالات الاختلاس والغش والاحتيال بشكل مبكر) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٥٠) وهي درجة مرتفعة أيضاً. وهنا أظهرت هذه النتائج على الدور البارز والمهم للتدقيق الداخلي في الحفاظ على موارد الشركة وزيادة قيمتها من خلال تقييم المخاطر ومكافحة حالات الغش والاحتيال كذلك وجود وعي عالي المستوى من قبل إدارات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في دور معايير التطبيق مما يعكس اهتمامها بتقييم التدقيق الداخلي ودوره في الشركة، من خلال اكتشاف الأخطاء وضبط عمليات الشراء غير المصرح بها.

٤-٣ التحليل المالي لكفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية

المساهمة:

قام الباحث في هذا الجزء بتحليل كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة حيث تم قياس هذا المتغير عبر تحليل كفاءة الأداء المالي للشركات من خلال نسب الربحية ونسب السيولة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣) حسب المعادلات التالية:

$$(١) \text{ معدل هامش الربح} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$(٢) \text{ معدل العائد على الموجود} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times ١٠٠$$

$$(٣) \text{ معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}} \times ١٠٠$$

$$(٤) \text{ نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times ١٠٠$$

$$(٥) \text{ صافي رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}$$

أما أسماء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة التي تم تحليلها فهي:

١. الشركة الصناعية التجارية الزراعية المساهمة العامة المحدودة.

٢. شركة البوتاس العربية.

٣. شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة.

٤. شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية (م.ع.م).

٥. شركة مصانع الكابلات المتحدة (م.ع.م).

٦. شركة الوطنية للدواجن (م.ع.م)

٤-٣-١ تحليل الشركة الصناعية التجارية الزراعية:

جدول رقم (٤-٧)

بيانات الشركة الصناعية التجارية الزراعية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣) بالدينار الأردني

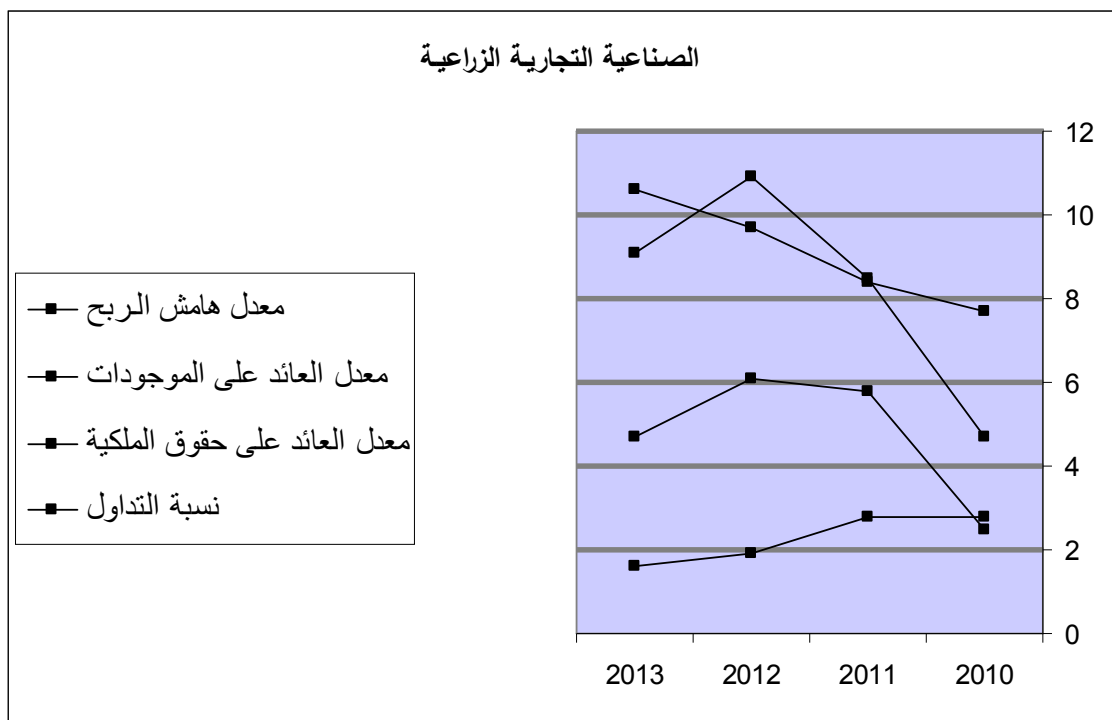
| المتوسط | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|-------------|------------|------------|------------|------------|-------------------------------|
| 14807910.75 | ٢٢٨٤٠٧٦٢ | ١٨١٢٣٣٥١ | ٨٢٤٥٣٤٦ | ١٠٠٢٢١٨٤ | مجموع الموجودات المتداولة |
| 8439190.5 | ١٢١٤٤٥١٨ | ١٠٧٨٢٥٦٩ | ٥٢٤٠٣٣٨ | ٥٥٨٩٣٣٧ | مجموع الموجودات غير المتداولة |
| 23247101.25 | ٣٤٩٨٥٢٨٠ | ٢٨٩٠٥٩٢٠ | ١٣٤٨٥٦٨٤ | ١٥٦١١٥٢١ | مجموع الموجودات |
| | | | | | |
| | | | | | حقوق الملكية والمطلوبات |
| 7499601.5 | ١٣٩٨٥٢٨٨ | ٩٥٣٨٠٩٩ | ٢٩٣٤٦٩٣ | ٣٥٤٠٣٢٦ | مجموع المطلوبات المتداولة |
| 2768693.75 | ٢٩٣٠٣٥٦ | ٣١٩٩٦٥٦ | ١٢٦٩٩١٠ | ٣٦٧٤٨٥٣ | أوراق دفع طويلة الأجل |
| 12953806 | ١٨٠٦٩٦٣٦ | ١٦١٦٨١٦٥ | ٩١٨١٠٨١ | ٨٣٩٦٣٤٢ | صافي حقوق الملكية |
| 23247101.25 | ٣٤٩٨٥٢٨٠ | ٢٨٩٠٥٩٢٠ | ١٣٤٨٥٦٨٤ | ١٥٦١١٥٢١ | مجموع حقوق الملكية والمطلوبات |
| | | | | | |
| 27186028 | ٢٩٨٣٣٤٩٤ | ٣٢٧١٧٢٣٩ | ٢٨٠٨٠٥٣٢ | ١٨١١٢٨٤٧ | المبيعات |
| (24655751) | (٢٦٦٥٦٢٦٨) | (٢٩٥٤٦١١٦) | (٢٥٧٠٩٩٤٧) | (١٦٧١٠٦٧٣) | تكلفة المبيعات |
| 2530227 | ٣١٧٧٢٢٧ | ٣١٧١١٢٣ | ٢٣٧٠٣٨٥ | ١٤٠٢١٧٣ | مجموع الربح التشغيلي |
| | | | | | |
| 1146572 | ١٦٤٥٧٩١ | ١٧٥٩٢٢٧ | ٧٨٤٧٣٩ | ٣٩٦٥٣١ | صافي الربح والخسارة |
| | | | | | |
| 9.1% | 10.6% | 9.7% | 8.4% | 7.7% | معدل هامش الربح |
| 4.8% | 4.7% | 6.1% | 5.8% | 2.5% | معدل العائد على الموجودات |
| 8.3% | 9.1% | 10.9% | 8.5% | 4.7% | معدل العائد على حقوق الملكية |
| ١: 2.3 | 1: 1.6 | ١: 1.9 | ١: 2.8 | ١: 2.8 | نسبة التداول |
| | | | | | |
| 7308309.3 | 8855474 | 8585252 | 5310653 | 6481858 | صافي رأس المال العامل |

اظهر الجدول (٤-٧) تحليلاً للقوائم المالية الخاصة بالشركة الصناعية التجارية الزراعية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٣)، ونلاحظ وجود ارتفاع نسبي في معدل هامش الربح للشركة، حيث بلغ (٧.٧%) في سنة ٢٠١٠ واستمر في الارتفاع في سنة ٢٠١١ حيث بلغ (٨.٤%)، في حين ارتفع في شكل ملحوظ في سنة ٢٠١٢ حيث بلغ (٩.٧%) حتى واصل إلى (١٠.٦%) في سنة ٢٠١٣، أما العائد الموجودات فقد بلغ في ٢٠١٠ ما قدره (٢.٥%) وارتفع بشكل بارز في سنة

٢٠١١ حيث بلغ (٥.٨%) وفي ٢٠١٢ حيث بلغ (٦.١%) وانخفض في سنة ٢٠١٣ إلى (٤.٧%)، كما أظهرت نتائج التحليل معدل العائد على حقوق الملكية خلال هذه السنوات وجاءت في ارتفاع مستمر مع انخفاض في سنة ٢٠١٣، حيث بلغ في سنة ٢٠١٠ ما قدره (٤.٧%) و(٨.٥%) في سنة ٢٠١١ أما في سنة ٢٠١٢ فقد بلغ أعلى مستوى له بمقدار (١٠.٩%)، في حين بلغ (٩.١%) في سنة ٢٠١٣. وبيان الأداء المالي للشركة حسب الشكل (٤-١):

الشكل رقم (٤-١)

المؤشرات المالية للسنوات الأربع للشركة الصناعية التجارية الزراعية



من خلال التدقيق في الشكل السابق نلاحظ الارتفاع المستمر في هامش الربح والموجودات وحقوق الملكية مع أن هناك انخفاض في مستوى كل من الموجودات وحقوق الملكية في السنة الأخيرة ٢٠١٣، إلا مع مقارنتها في سنة ٢٠١٠ تبقى مرتفعة، أما بالنسبة إلى نسبة التداول نلاحظ أن هناك استقرار في هذه النسبة سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وانخفاض بشكل ملحوظ في سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ إلا أن هذه النسب مقبولة حسب المعيار المتعارف عليه. كما يتضح من خلال الجدول أن الشركة تمتلك رأس مال عام جيد يمكّنها من تمويل نشاطها دون اللجوء للتمويل الخارجي.

٤-٣-٢ تحليل كفاءة أداء شركة البوتاس العربية:

جدول رقم (٤-٨)

بيانات شركة البوتاس العربية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)

الأرقام بالآلاف الدنانير الأردنية

| المتوسط | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|-------------|----------|----------|----------|----------|-------------------------------|
| 554447.25 | ٥٣٣٩٤٧ | ٥٧٩٧١٨ | ٦٦٣٥٥٦ | ٤٤٠٥٦٨ | مجموع الموجودات المتداولة |
| 527398.5 | ٤٧٨٦٧٥ | ٥٠٣٧٣٥ | ٥٥٩٧١٣ | ٥٦٧٤٧١ | مجموع الموجودات غير المتداولة |
| ١٠٨١٨٤٥٠.٧٥ | ١٠١٢٦٢٢ | ١٠٨٣٤٥٣ | ١٢٢٣٢٦٩ | ١٠٠٨٠٣٩ | مجموع الموجودات |
| | | | | | |
| | | | | | حقوق الملكية والمطلوبات |
| 131588.75 | ١٠٤٦٦١ | ٩٨٣٠٨ | ١٧٣٤٩٧ | ١٤٩٨٨٩ | مجموع المطلوبات المتداولة |
| 28892.75 | ٢١٤٧٣ | ٢١٢٣٠ | ٣٤٦٠١ | ٣٨٢٦٧ | أوراق دفع طويلة الأجل |
| 921364.25 | ٨٨٦٤٨٨ | ٩٦٣٩١٥ | ١٠١٥١٧١ | ٨١٩٨٨٣ | صافي حقوق الملكية |
| ١٠٨١٨٤٥٠.٧٥ | ١٠١٢٦٢٢ | ١٠٨٣٤٥٣ | ١٢٢٣٢٦٩ | ١٠٠٨٠٣٩ | مجموع حقوق الملكية والمطلوبات |
| | | | | | |
| 596665.25 | ٥٢١٢٠٩ | ٥٨٦٢٦٨ | ٧٢٠١٥٠ | ٥٥٩٠٣٤ | المبيعات |
| (309689.5) | (٣٣٧٩١٣) | (٢٨٥٥٥٧) | (٣١٨٣٣٣) | (٢٩٦٩٥٥) | تكلفة المبيعات |
| 286975.75 | ١٨٣٢٩٦ | ٣٠٠٧١١ | ٤٠١٨١٧ | ٢٦٢٠٧٩ | مجموع الربح التشغيلي |
| | | | | | |
| 197956 | ١٣٠٦٦١ | ١٩٨٨٢٢ | ٢٩٩٦٩١ | ١٦٢٦٥٠ | صافي الربح والخسارة |
| | | | | | |
| 47.3% | 35.2% | 51.3% | 55.8% | 46.9% | معدل هامش الربح |
| 18.0% | 12.9% | 18.4% | 24.5% | 16.1% | معدل العائد على الموجودات |
| 21.2% | 14.7% | 20.6% | 29.5% | 19.8% | معدل العائد على حقوق الملكية |
| ١ : 4.4 | ١ : 5.1 | ١ : 5.9 | ١ : 3.8 | ١ : 2.9 | نسبة التداول |
| | | | | | |
| 422858.5 | 429286 | 481410 | 490059 | 290679 | صافي رأس المال العامل |

نلاحظ ان المتوسط العام لهامش الربح لشركة البوتاس العربية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٣)

بلغ (٤٧.٣%)، حيث بلغ في سنة ٢٠١٠ ما قدره (٤٦.٩%) وارتفع في سنة ٢٠١١ فقد بلغ

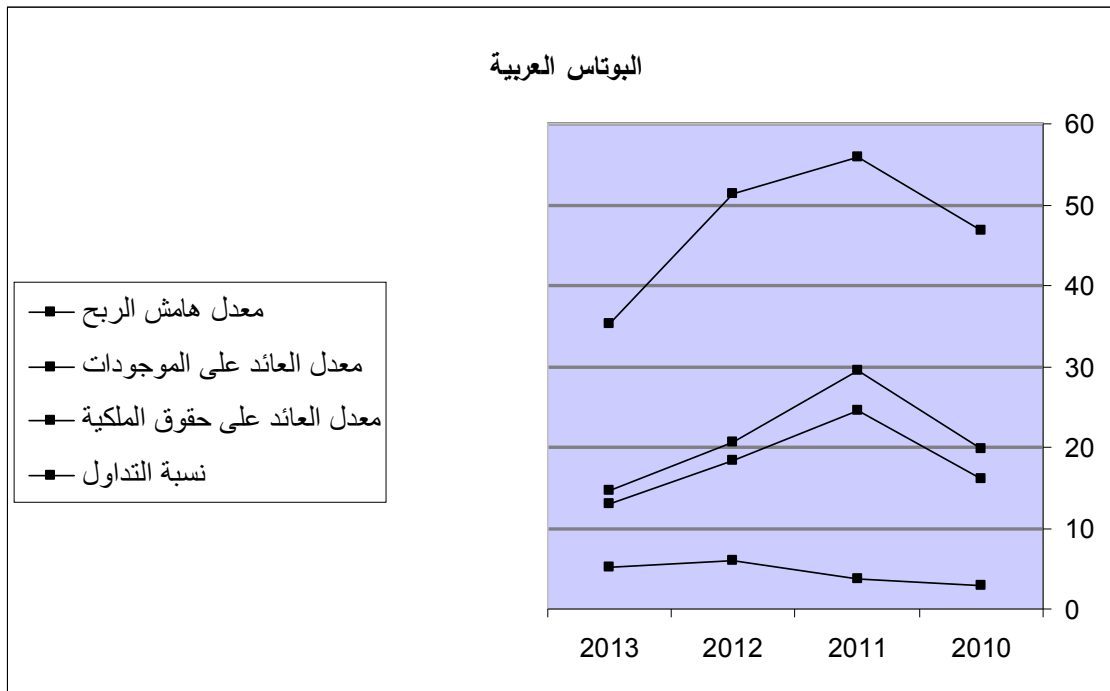
(٥٥.٨%) وانخفض في سنة ٢٠١٢ ليصبح (٥١.٣%) ولكنه مرتفع بالنسبة للسنة ٢٠١٠، أما

في سنة ٢٠١٣ فقد انخفض في شكل كبير حتى بلغ (٣٥.٢%). أما فيما يتعلق بنسبة معدل

العائد على الموجودات لشركة البوتاس العربية فقد بلغ (١٦.١%) في ٢٠١٠ وبلغ (٢٤.٥%) في ٢٠١١ وانخفض في ٢٠١٢ ليصل إلى (١٨.٤%) واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى (١٢.٩%) في ٢٠١٣ وجاء المتوسط العام للسنوات الأربع بقدر (١٨.٠%). ومن متابعة نتائج التحليل لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغ في ٢٠١٠ ما قدره (١٩.٨%) وارتفع في ٢٠١١ ليصل إلى (٢٩.٥%) أما في ٢٠١٢ انخفض إلى (٢٠.٦%) واستمر كذلك في الانخفاض ليصل إلى (١٤.٧%) في ٢٠١٣.

الشكل رقم (٤-٢)

المؤشرات المالية للسنوات الأربع لشركة البوتاس العربية



من خلال النتائج المدرجة في الجدول السابق ومتابعة الشكل رقم (٤-٢) نلاحظ أن نسبة التداول لشركة البوتاس العربية ارتفعت تدريجياً من ١:٢.٩ إلى ١:٥.١ خلال السنوات الأربع، أما على مستوى هامش الربح ومعدل العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية فقد ارتفعت جميعها في ٢٠١١ ثم استمر في الانخفاض على مدار سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣. كما يتضح أن الشركة تمتلك رأس مال عامل كافي لأنشطتها التشغيلية كونها لم تقم بالاقتراض من مصادر خارجية لدعم رأس المال العامل.

٤-٣-٣ تحليل كفاءة أداء شركة مصفاة البترول الأردنية:

جدول رقم (٤-٩)

بيانات شركة مصفاة البترول الأردنية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣) بالدينار الأردني

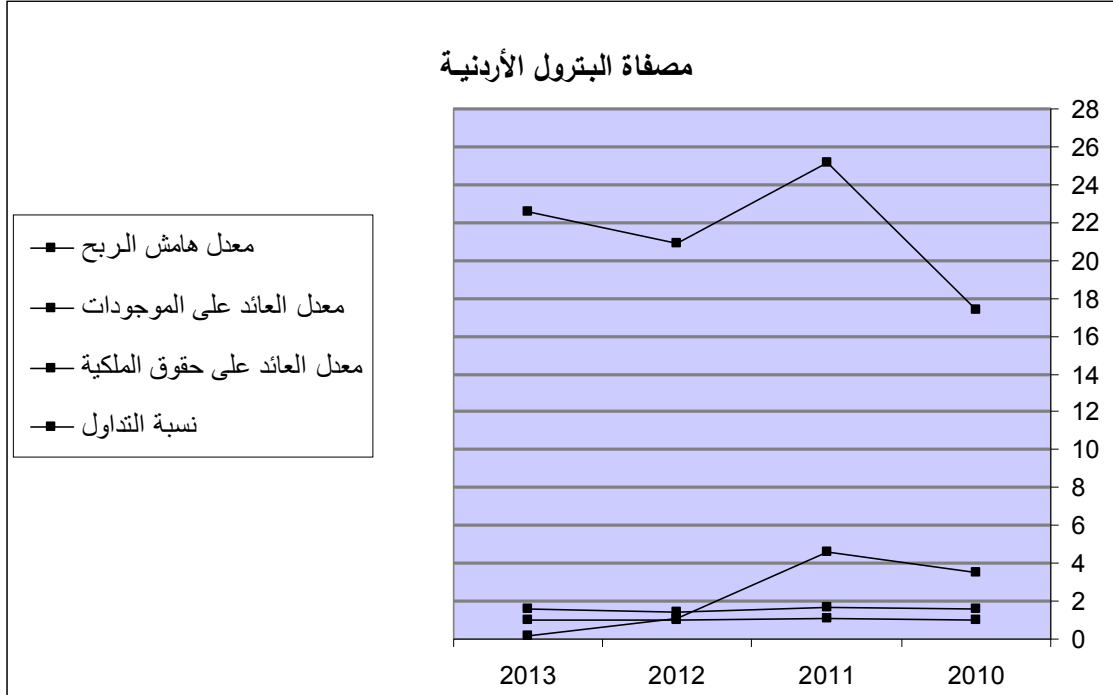
| المتوسط | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------|-------------------------------|
| 1240902527 | ١٦١٨٤٧٣٨٥٣ | ١٤٢٧٧٩٢٧٠٣ | ١٢٠٤٩٩٠١٧٩ | ٧١٢٣٥٣٣٧٣ | مجموع الموجودات المتداولة |
| 108494412 | ١٤٧٣١٠٥٢٧ | ١٠٧٠٩٠٩٩٣ | ٩٧١٦٩٨٨١ | ٨٢٤٠٦٢٤٧ | مجموع الموجودات غير المتداولة |
| 1349396939 | ١٧٦٥٧٨٤٣٨٠ | ١٥٣٤٨٨٣٦٩٦ | ١٣٠٢١٦٠٠٦٠ | ٧٩٤٧٥٩٦٢٠ | مجموع الموجودات |
| | | | | | حقوق الملكية والمطلوبات |
| 1206383914 | ١٥٩٨٠٨٧٩٤٧ | ١٣٨٩٩١٦٨٥٣ | ١١٤٠٨١٣٩٦١ | ٦٩٦٧١٦٨٩٤ | مجموع المطلوبات المتداولة |
| 35385061.25 | ٤٣٠٠٦٧٤٠ | ٤١٥٢٠٢٤٣ | ٣٣٦٧٧٠٧٤ | ٢٣٣٣٦١٨٨ | أوراق دفع طويلة الأجل |
| 97356057.75 | ١٢٤٦٨٩٦٩٣ | ١٠٣٤٤٦٦٠٠ | ٨٦٥٨١٤٠٠ | ٧٤٧٠٦٥٣٨ | صافي حقوق الملكية |
| 1349396939 | ١٧٦٥٧٨٤٣٨٠ | ١٥٣٤٨٨٣٦٩٦ | ١٣٠٢١٦٠٠٦٠ | ٧٩٤٧٥٩٦٢٠ | مجموع حقوق الملكية والمطلوبات |
| | | | | | |
| 3559178779 | ٤٣١٢٤٦٥٩٤٥ | ٤٠٤٨٤١٩٥٠٧ | ٣٤٩٦٦٢٢٥٠٩ | ٢٣٧٩٢٠٧١٥٤ | المبيعات |
| 3484679711 | (٤٣٠٣٥١٥٦٠٥) | (٤٠٠٢٥٥١٤٥٣) | (٣٣٣٦١١٧٩٠٥) | (٢٢٩٦٥٣٣٨٨٢) | تكلفة المبيعات |
| 74499067.5 | ٨٩٥٠٣٤٠ | ٤٥٨٦٨٠٥٤ | ١٦٠٥٠٤٦٠٤ | ٨٢٦٧٣٢٧٢ | مجموع الربح التشغيلي |
| | | | | | |
| 21159663.5 | ٢٨٢٣٥٣٢٦ | ٢١٥٧٤٤١٠ | ٢١٨٥٣٦٦٩ | ١٢٩٧٥٢٤٩ | صافي الربح والخسارة |
| | | | | | |
| 2.4% | 0.2% | 1.1% | 4.6% | 3.5% | معدل هامش الربح |
| 1.6% | 1.6% | 1.4% | 1.7% | 1.6% | معدل العائد على الموجودات |
| 21.5% | 22.6% | 20.9% | 25.2% | 17.4% | معدل العائد على حقوق الملكية |
| ١: 1.0 | ١: 1.0 | ١: 1.0 | ١: 1.1 | ١: 1.0 | نسبة التداول |
| | | | | | |
| 34518613.0 | 20385910 | 37875850 | 64176213 | 15636479 | صافي رأس المال العامل |

أظهر الجدول رقم (٤-٩) تحليلاً للقوائم المالية الخاصة بشركة مصفاة البترول الأردنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٣)، فقد بلغ المتوسط العام لهامش الربح خلال هذه الفترة ما قدره (٧.٤%)، فقد كان في ٢٠١٠ يساوي (٣.٥%) وارتفع في ٢٠١١ ليصل إلى (٤.٦%) ومن ثم

انخفض ليصل إلى (١.١%) في ٢٠١٢، واستمر بالإنخفاض بشكل ملحوظ في ٢٠١٣ ليصل إلى (٠.٢%)، أما معدل العائد على الموجودات بلغ كل منها عام ٢٠١٠ بنسبة (١.٦%) و(١.٧%) في ٢٠١١، أما في ٢٠١٢ فقد بلغ (١.٤%) وارتفع نسبياً في ٢٠١٣ لتصل نسبتها إلى (١.٦%) مع متوسط عام بقيمة (١.٦%). ومن متابعة نتائج التحليل لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغ في ٢٠١٠ ما قدره (١٧.٤%) وارتفع في ٢٠١١ ليصل إلى (٢٥.٢%) أما في ٢٠١٢ انخفض إلى (٢٠.٩%) ومن ثم ارتفع ليصل إلى (٢٢.٦%) في ٢٠١٣. كما يشير الجدول إلى قوة رأس المال العامل لشركة مصفاة البترول.

الشكل رقم (٤-٣)

المؤشرات المالية للسنوات الأربع لشركة مصفاة البترول الأردنية



أظهر الشكل (٤-٣) مستوى الأداء لدى شركة مصفاة البترول الأردنية، حيث نجد أن هناك ثبات في نسبة التداول على جميع السنوات فقد بلغ (١:١) وانخفاض في مستوى هامش الربح بشكل ملحوظ في سنة ٢٠١٣ مع تحقيق أعلى مستوى هامش ربح في ٢٠١٢، أما على مستوى العائد على الموجودات فهناك نوعاً من الاستقرار على جميع السنوات وبالنسبة للعائد على حقوق

الملكية فأشارت النتائج إلى ارتفاع في سنة ٢٠١١ مقارنة لسنة ٢٠١٠ ومن ثم إنخفاض من جديد في سنة ٢٠١٢، معاوداً الإرتفاع في السنة اللاحقة ٢٠١٣.

٤-٣-٤ تحليل كفاءة أداء شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية (م.ع.م):

جدول رقم (٤-١٠)

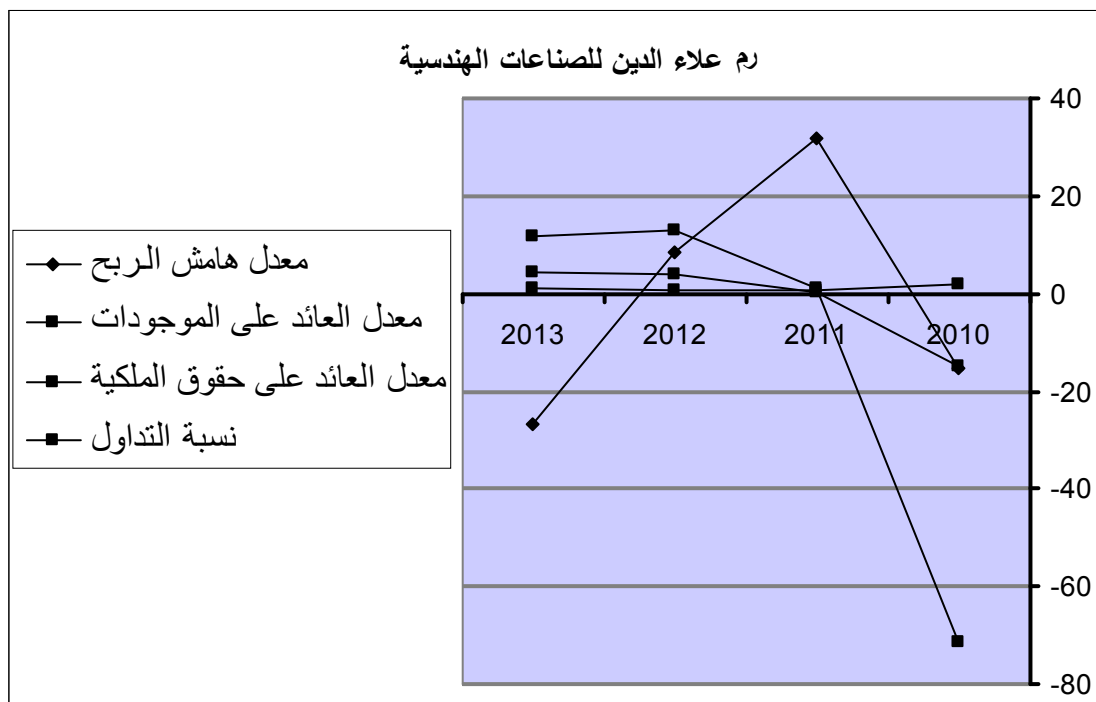
بيانات شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣) بالدينار الأردني

| المتوسط | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|----------------|--------------|-----------|-----------|----------|-------------------------------|
| 7353598.75 | ٥٧٦٢١١٢ | ٥٨٣٥١٣٠ | ٦٥١٧٥٨٤ | ١١٢٩٩٥٦٩ | مجموع الموجودات المتداولة |
| 8857590.75 | ٨٠٦١٨١٤ | ٩٤٢٠٠٧١ | ٩٢٦٦٣٥٧ | ٨٦٨٢١٢١ | مجموع الموجودات غير المتداولة |
| ١٦٢١١١٨٩. ٥ | ١٣٨١٣٩٢ ٦ | ١٥٢٥٥٢.١ | ١٥٧٨٣٩٤١ | ١٩٩٨١٦٩٠ | مجموع الموجودات |
| | | | | | |
| | | | | | حقوق الملكية والمطلوبات |
| 7276164 | ٦٦٨٦٥٨٤ | ٨٥٤٧٤٤٢ | ٨٠١٧٤٨١ | ٥٨٥٣١٤٩ | مجموع المطلوبات المتداولة |
| 4462830 | ٢١٨٠١٠٤ | ٢١٨٠١٠٤ | ٣٥٤٤٧٩٩ | ٩٩٤٦٣١٣ | أوراق دفع طويلة الأجل |
| 4472195.5 | ٤٩٥٧٢٣٨ | ٤٥٢٧٦٥٥ | ٤٢٢١٦٦١ | ٤١٨٢٢٢٨ | صافي حقوق الملكية |
| 16211189.5 | ١٣٨٢٣٩٢ ٦ | ١٥٢٥٥٢.١ | ١٥٧٨٣٩٤١ | ١٩٩٨١٦٩٠ | مجموع حقوق الملكية والمطلوبات |
| | | | | | |
| 2854122.5 | ٥٠٨٢١١ | ٢٠٥٣٩٧١ | ٣٨٢٣٥٥١ | ٥٠٣٠٧٥٧ | المبيعات |
| (122751.75) | (٨٢٧٩٣٣) | ١٨٨٠٠٤٣) | ٢٥٩٨٤٣٦) | ٥٧٩٧٤١٩) | تكلفة المبيعات |
| | | (| (| (| |
| 78164.75 | (٣١٩٧٢٢) | ١٧٣٩٢٨ | ١٢٢٥١١٥ | (٧٦٦٦٦٢) | مجموع الربح التشغيلي |
| | | | | | |
| (447602) | ٥٧٣٤٢٥ | ٥٩٣٢٨٧ | ٣٩٤٣٣ | ٢٩٩٦٥٥٣) | صافي الربح والخسارة |
| | | | | (| |
| (9.4%) | (62.9%) | 8.5% | 32.0% | (15.2%) | معدل هامش الربح |
| (1.7%) | 4.2% | 3.9% | 0.2% | (15.0%) | معدل العائد على الموجودات |
| (11.5%) | 11.6% | 13.1% | 0.9% | (71.6%) | معدل العائد على حقوق الملكية |
| ١: 1.1 | ١: 0.9 | ١: 0.7 | ١: 0.8 | ١: 1.9 | نسبة التداول |
| | | | | | |
| 77434.8 | (924472) | (2712312) | (1499897) | 5446420 | صافي رأس المال العامل |

أظهر الجدول رقم (٤-١٠) تحليلاً للقوائم المالية الخاصة بشركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٣)، فقد بلغ المتوسط العام لهامش الربح خلال هذه الفترة ما قدره (٩.٤%)، فقد كان في ٢٠١٠ يساوي (-١٥.٢%) وارتفع بشكل ملحوظ في ٢٠١١ ليصل إلى (٣٢%) ثم إنخفض ليصل إلى (٨.٥%) في ٢٠١٢، واستمر في الإنخفاض في ٢٠١٣ ليصل إلى (-٢٦.٩%)، أما فيما يتعلق بمعدل العائد على الموجودات لشركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية فقد بلغ في ٢٠١٠ (-١٥%) وبلغ (٠.٢%) في ٢٠١١ ثم ارتفع في ٢٠١٢ ليصل إلى (٣.٩%) ثم ارتفع إلى (٤.٢%) في ٢٠١٣ وجاء المتوسط العام للسنوات الأربع بقدر (١.٧%). ومن متابعة نتائج التحليل لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغ في ٢٠١٠ ما قدره (-٧١.٦%) وارتفع في ٢٠١١ ليصل إلى (٠.٩%) أما في ٢٠١٢ ارتفع إلى (١٣.١%) ومن ثم إنخفض ليصل إلى (١١.٦%) في ٢٠١٣.

الشكل رقم (٤-٤)

المؤشرات المالية للسنوات الأربع لشركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية



يظهر الشكل (٤-٤) مستوى الأداء المالي للشركة، ونلاحظ وجود انخفاض في إيرادات المالية في شركة سنة ٢٠١١، وانعكس ذلك على نسبة التداول لشركة بعد ٢٠١١، حيث اثر الانخفاض في كل من هامش الربح ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في ٢٠١١ وعلى نسبة التداول للأعوام التالية ٢٠١٢ و٢٠١٣. إلا أن الشركة بدأت تعاني من انخفاض في رأس المال العام اعتباراً من سنة ٢٠١١ مما يستدعي من صاحب القرار فيها اتخاذ قراراً تموالياً عاجلاً.

٤-٣-٥ تحليل كفاءة أداء شركة مصانع الكابلات المتحدة:

جدول رقم (٤-١١)

شركة مصانع الكابلات المتحدة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣) بالدينار الأردني

| المتوسط | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|--------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-------------------------------|
| 33332723 | ٣٠٦٣١٥٨٥ | ٣٢٤٨١٧٥٩ | ٤٠٧٠٩٠٠٦ | ٢٩٥٠٨٥٤٢ | مجموع الموجودات المتداولة |
| 24738124 | ٢٣٩٥٥٠٤٨ | ٢٦٦٨٩٤٤٨ | ٢٣٥٦٥٣٥٢ | ٢٤٧٤٢٦٤٨ | مجموع الموجودات غير المتداولة |
| 58070847 | ٥٤٥٨٦٦٣٣ | ٥٩١٧١٢٠٧ | ٦٤٢٧٤٣٥٨ | ٥٤٢٥١١٩٠ | مجموع الموجودات |
| | | | | | |
| | | | | | حقوق الملكية والمطلوبات |
| 15539436 | ١٢٧٥٨٢٢٨ | ١٦٤١٢١١٤ | ٢١٣٤٧٩٦٩ | ١١٦٣٩٤٣٣ | مجموع المطلوبات المتداولة |
| | | | | | أوراق دفع طويلة الأجل |
| 42531411 | ٤١٨٢٨٤٠٥ | ٤٢٧٥٩٠٩٣ | ٤٢٩٢٦٣٨٩ | ٤٢٦١١٧٥٧ | صافي حقوق الملكية |
| 58070847 | ٥٤٥٨٦٦٣٣ | ٥٩١٧١٢٠٧ | ٦٤٢٧٤٣٥٨ | ٥٤٢٥١١٩٠ | مجموع حقوق الملكية والمطلوبات |
| | | | | | |
| 24873248 | ٢٩٩١٢٤١٧ | ٢٦٢٦٨٠٢٣ | ٢٣٧٥١٠٨٠ | ١٩٥٦١٤٧٢ | المبيعات |
| 23380938.75) | ٢٧٦٧١٧٩٠) | ٢٤٨٨٤٠٢٣) | ٢٢٥١١١٢٢) | ١٨٤٥٦٨٢٠) | كافة المبيعات |
| (| (| (| (| (| |
| 1492309.25 | ٢٢٤٠٦٢٧ | ١٣٨٤٠٠٠ | ١٢٣٩٩٥٨ | ١١٠٤٦٥٢ | مجموع الربح التشغيلي |
| | | | | | |
| 379166.5 | ١١٣٢١٦٥ | ١٥٤٥٩٩ | ١٣٧٧٦٤ | ٩٢١٣٨ | صافي الربح والخسارة |
| | | | | | |
| 5.9% | 7.5% | 5.3% | 5.2% | 5.6% | معدل هامش الربح |
| 0.7% | 2.1% | 0.3% | 0.2% | 0.2% | معدل العائد على الموجودات |
| 0.9% | 2.7% | 0.4% | 0.3% | 0.2% | معدل العائد على حقوق الملكية |
| ١ : 2.2 | ١ : 2.4 | ١ : 2.0 | ١ : 1.9 | ١ : 2.5 | نسبة التداول |
| | | | | | |
| 17793287.0 | 17873357 | 16069645 | 19361037 | 17869109 | صافي رأس المال العامل |

اظهر الجدول رقم (٤-١١) تحليلاً للقوائم المالية الخاصة بالشركة مصانع الكابلات المتحدة

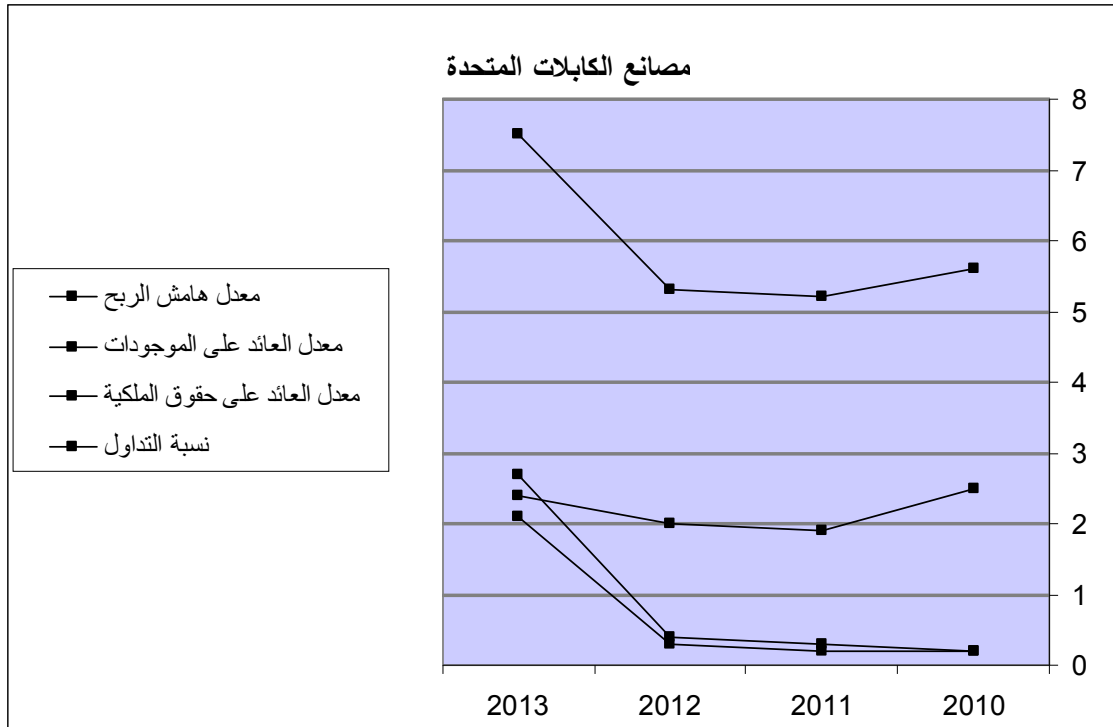
للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٣)، فقد بلغ المتوسط العام لهامش الربح خلال هذه الفترة ما قدره

(٥.٩%)، فقد كان في ٢٠١٠ يساوي (٥.٦%) وانخفض في ٢٠١١ ليصل إلى (٥.٢%) ثم

ارتفع قليلا ليصل إلى (٥.٣%) في ٢٠١٢، ثم ارتفع بشكل ملحوظ في ٢٠١٣ ليصل إلى (٧.٥%)، أما في ما يتعلق على معدل العائد على الموجودات لشركة مصانع الكابلات المتحدة فقد بلغ في ٢٠١٠ و في ٢٠١١ (٠.٢%) ثم ارتفع في ٢٠١٢ ليصل إلى (٠.٣%) ثم ارتفع بشكل ملحوظ إلى (٢.١%) في ٢٠١٣ وجاء المتوسط العام للسنوات الأربع بقدر (٠.٧%). ومن متابعة نتائج التحليل لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغ في ٢٠١٠ ما قدره (٠.٢%) و ٢٠١١ ليصل إلى (٠.٣%) أما في ٢٠١٢ ارتفع إلى (٠.٤%) ومن ثم ارتفع ليصل إلى (٢.٧%) في ٢٠١٣.

الشكل رقم (٤-٥)

المؤشرات المالية للسنوات الأربع لشركة مصانع الكابلات المتحدة



يظهر الشكل (٤-٥) مستوى الأداء المالي لشركة مصانع الكابلات المتحدة ، ونلاحظ أن

الشركة قد حافظت على مستوى أرباحها مقابل انخفاض معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد

على حقوق الملكية خلال السنوات الثلاث الأولى مع ارتفاع هذه النسب خلال سنة ٢٠١٣. كما أن الشركة تمتلك رأس مال عامل يكفي لممارسة أنشطتها التشغيلية بكفاءة.

٤-٣-٦ تحليل كفاءة أداء الشركة الوطنية للدواجن:

جدول رقم (٤-١٢)

بيانات الشركة الوطنية للدواجن خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣) بالدينار الأردني

| المتوسط | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|--------------|-----------|------------|------------|------------|-------------------------------|
| ٤٤٣٣٤٥٢٠.٥ | ٥٢٢٩٤٨٩٦ | ٤٨٦٣٩٧٤٤ | ٤٢٥٣٥٨٢٨ | ٣٣٨٦٧٦١٤ | مجموع الموجودات المتداولة |
| 46547531.25 | ٤٣١٥٩٧٤١ | ٤٥٩٤٩٢٧٢ | ٤٩٦٣٢٢١٤ | ٤٧٤٤٨٨٩٨ | مجموع الموجودات غير المتداولة |
| ٩٠٨٨٢٠٥١.٧٥ | ٩٥٤٥٤٦٣٧ | ٩٤٥٨٩٠١٦ | ٩٢١٦٨٠٤٢ | ٨١٣١٦٥١٢ | مجموع الموجودات |
| | | | | | حقوق الملكية والمطلوبات |
| 24040193.75 | ٢٥٠١١٥١٨ | ٢٨٨٦٠٤٤١ | ٢٨٠٩٢٧٥٢ | ١٤١٩٦٠٦٤ | مجموع المطلوبات المتداولة |
| | | | | | أوراق دفع طويلة الأجل |
| 66841858 | ٧٠٤٤٣١١٩ | ٦٥٧٢٨٥٧٥ | ٦٤٠٧٥٢٩٠ | ٦٧١٢٠٤٤٨ | صافي حقوق الملكية |
| 90882051.75 | ٩٥٤٥٤٦٣٧ | ٩٤٥٨٩٠١٦ | ٩٢١٦٨٠٤٢ | ٨١٣١٦٥١٢ | مجموع حقوق الملكية والمطلوبات |
| | | | | | المبيعات |
| 83037927.5 | ٨٩٩٧٧١٤٣ | ٩٢٦١٣٨٧١ | ٧٩٢١٤٩٧٢ | ٧٠٣٤٥٧٢٤ | كافة المبيعات |
| (58167269.5) | (٧٩٧٢٤٦١) | (٨٥٨٠٦٧٧٢) | (٧٧٠٤٦٠٠١) | (٦١٨٤٣٨٤٤) | مجموع الربح التشغيلي |
| 6932658 | ١٠٢٥٢٦٨٢ | ٦٨٠٧٠٩٩ | ٢١٦٨٩٧١ | ٨٥٠١٨٨٠ | صافي الربح والخسارة |
| 1775746.25 | ٤٧١٤٥٤٤ | ١٦٥٣٢٨٥ | (٣٠٤٥١٥٨) | ٣٧٨٠٣١٤ | معدل هامش الربح |
| 8.4% | 11.4% | 7.3% | 2.7% | 12.1% | معدل العائد على الموجودات |
| 2.0% | 4.9% | 1.7% | (3.3%) | 4.6% | معدل العائد على حقوق الملكية |
| 2.5% | 6.7% | 2.5% | (4.8%) | 5.6% | نسبة التداول |
| ١ : 1.9 | ١ : 2.0 | ١ : 1.7 | ١ : 1.5 | ١ : 2.4 | صافي رأس المال العامل |
| 19494190.5 | ٢٧٢٨٣٣٧٨ | 19779303 | 14443076 | 19671550 | |

أظهر الجدول رقم (٤-١٢) تحليلاً لقوائم المالية الخاصة بالشركة الوطنية للدواجن للسنوات

(٢٠١٠-٢٠١٣)، فقد بلغ المتوسط العام لهامش الربح خلال هذه الفترة ما قدره (٨.٤%) منخفضاً

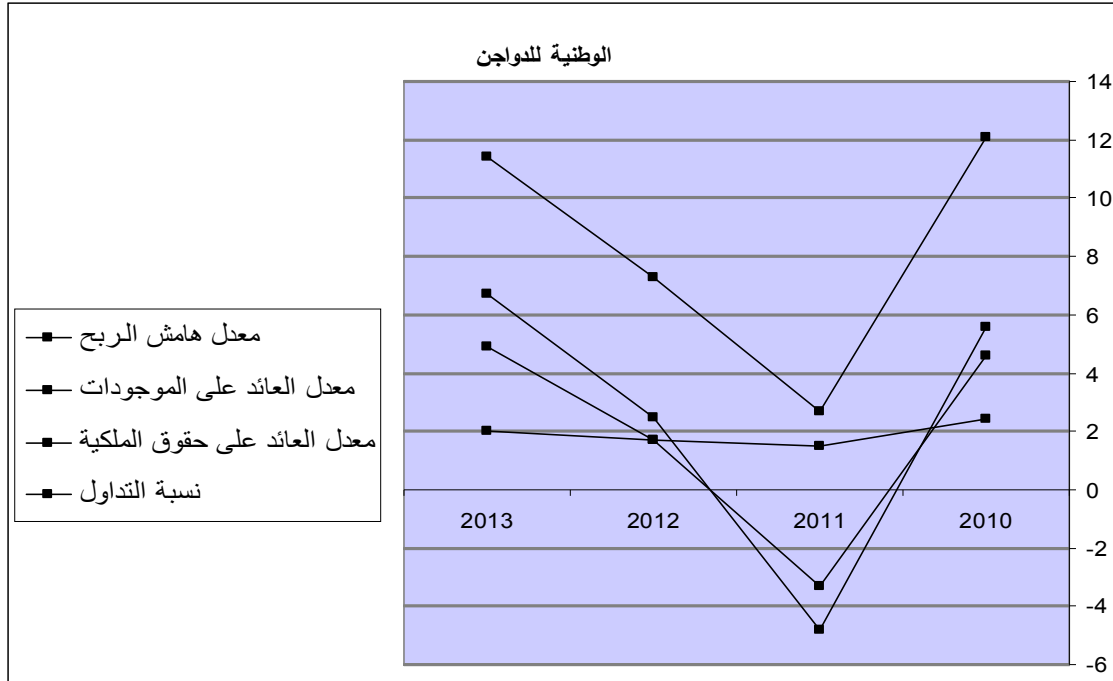
بنسبة السنة ٢٠١٠، فقد كان في ٢٠١٠ يساوي (١٢.١%) وانخفض في ٢٠١١ ليصل إلى

(٢.٧%) ثم ارتفع بشكل ملحوظ ليصل إلى (٧.٣%) في ٢٠١٢، ثم ارتفع بشكل ملحوظ في

٢٠١٣ ليصل إلى (١١.٤%)، أما في ما يتعلق على معدل العائد على الموجودات للشركة الوطنية للدواجن فقد بلغ في ٢٠١٠ (٤.٦%) وبلغ (٣.٣%) في ٢٠١١ ثم ارتفع في ٢٠١٢ ليصل إلى (١.٧%) ثم ارتفع بشكل ملحوظ إلى (٤.٩%) في ٢٠١٣ وجاء المتوسط العام للسنوات الأربع بقدر (٢%) هو معدل منخفض مقارنة مع سنة ٢٠١٠. ومن متابعة نتائج التحليل لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغ في ٢٠١٠ ما قدره (٥.٦%) و ٢٠١١ ليصل إلى (-) ٤.٨% أما في ٢٠١٢ ارتفع إلى (٢.٥%) ثم ارتفع ليصل إلى (٦.٧%) في ٢٠١٣.

الشكل رقم (٤-٦)

المؤشرات المالية للسنوات الأربع للشركة الوطنية للدواجن



من خلال التدقيق في الشكل (٤-٦) نلاحظ تذبذب في الهامش الربح والموجودات والحقوق الملكية مع ان هناك ارتفاع في مستوى لكل من الموجودات وحقوق الملكية في سنة الأخيرة ٢٠١٣، إلا مع مقارنتها في سنة ٢٠١٠ تبقى مرتفعة، أما بنسبة إلى نسبة التداول نلاحظ وجود استقرار من قبل المستثمرين في سنتي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وارتفاع بنسبة التداول في ٢٠١٣ إلا أنه مقارنة مع ٢٠١٠ تبقى نسبة التداول منخفضة. كما نلاحظ أن الشركة تمتلك رأس مال عام جيد يمكنها من ممارسة نشاطاتها التشغيلية دون اللجوء إلى التمويل الخارجي.

٤-٤ اختبار الفرضيات:

٤-٤-١ اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية ($\alpha=0.05$) لالتزام الشركات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بعناصرها (معايير الخصائص، معايير الأداء، معايير التطبيق) على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

جدول رقم (٤-١٣)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية.

| المصدر | درجات الحرية | معامل التحديد R^2 | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | مستوى دلالة F |
|----------|--------------|---------------------|----------------|----------------|-----------------|---------------|
| الانحدار | (٤٢ / ٣) | ٠.٧٢ | ١٨.٣٠٩ | ٤.٨٦٢ | ١٧.٥٢٩ | ٠.٠٠٠ |
| الخطأ | | | ٧.١٠٠ | ٠.١٣٩ | | |
| الكلية | | | ٢٥.٤٠٩ | | | |

يوضح الجدول (٤-١٣) صلاحية نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية، ونظراً لقيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) ودرجات حرية (٤٢/٣)، حيث إن معايير التدقيق الداخلي تفسر (٧٢%) من التباين في الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، وهذا يؤكد دور وأثر أبعاد معايير التدقيق الداخلي في كفاءة الأداء المالي. وبناء على ذلك نستطيع قبول الفرضية الرئيسية الأولى.

جدول (٤-١٤)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر أبعاد معايير التدقيق على كفاءة الأداء المالي

| مستوى دلالة SIG | قيمة t المحسوبة | Beta | الخطأ المعياري | Beta | معايير التدقيق الداخلي الدولية |
|-----------------|-----------------|-------|----------------|-------|--------------------------------|
| * ٠.٠٠٤٢ | ٢.٠٩٢ | ٠.٢٠٨ | ٠.١٢٤ | ٠.٢٦٠ | معايير الخصائص |
| * ٠.٠٠٠٢ | ٣.٣٤٨ | ٠.٠٣٦ | ٠.١٠٦ | ٠.٣٥٣ | معايير الأداء |
| * ٠.٠٠٠١ | ٣.٥٤٨ | ٠.٤٤٦ | ٠.١٠٦ | ٠.٤٤٦ | معايير التطبيق |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٤-١٤)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية والمتعلقة بـ (معايير الخصائص، معايير الأداء، معايير التطبيق) هي معايير ذات أثر على كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (٢٠٩٢-٣٠٣٤٨-٣٠٥٤٨) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$). ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية ($\alpha=0.05$) لالتزام الشركات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بعناصرها (معايير الخصائص، معايير الأداء، معايير التطبيق) على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة.

جدول رقم (٤-١٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ

بمستوى كفاءة الأداء المالي من خلال أبعاد معايير التدقيق الداخلي كمتغيرات مستقلة

| مستوى دلالة SIG | قيمة t المحسوبة | قيمة R ² معامل التحديد | ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ |
|--------------------|--------------------|--------------------------------------|---|
| *٠.٠٠٠ | ٨.٦٣٨ | ٠.٦٢ | معايير التطبيق |
| *٠.٠٠٠ | ٥.٤٨١ | ٠.٦٧ | معايير الأداء |
| *٠.٠٠١ | ٣.١٧٣ | ٠.٧٢ | معايير الخصائص |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة، الذي يمثل أثر التزام الشركات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بعناصرها (معايير الخصائص، معايير الأداء، معايير التطبيق) على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، كما يتضح من الجدول رقم (٤-١٥) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير معايير التطبيق قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (٦٢%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير معايير الأداء حيث فسّر مع متغير معايير التطبيق (٦٧%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير معايير الخصائص حيث فسّر مع المتغيرات السابقة (٧٢%) من التباين في كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة كمتغير تابع.

٤-٤-٢ اختبار الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$) لالتزام معايير الخصائص،

على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة.

أظهرت النتائج المدرجة الجدول رقم (٤-١٤) أن معايير الخصائص كبعد من أبعاد معايير التدقيق له أثر في كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، حيث بلغت قيمة ($T=2.092$) وهي قيمة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبالتالي تقبل الفرضية البديلة التي تنص: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$) لالتزام معايير الخصائص، على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$) لالتزام معايير الأداء، على

كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة.

أظهرت النتائج المدرجة الجدول رقم (٤-١٤) أن معايير الأداء كبعد من أبعاد معايير التدقيق له أثر في كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، حيث بلغت قيمة ($T=3.348$) وهي قيمة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبالتالي تقبل الفرضية البديلة التي تنص: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$) لالتزام معايير الأداء، على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$) لالتزام معايير التطبيق، على

كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة.

أظهرت النتائج المدرجة الجدول رقم (٤-١٤) أن معايير التطبيق كبعد من أبعاد معايير التدقيق له أثر في كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، حيث بلغت قيمة ($T=3.548$) وهي قيمة معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبالتالي تقبل الفرضية البديلة التي تنص: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$) لالتزام معايير التطبيق على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

١-٥ مناقشة النتائج

٢-٥ التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

٥-١ مناقشة النتائج:

بعد العرض السابق لنتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى:

١. أظهرت الدراسة أن هناك التزاماً عالي المستوى لمعايير التدقيق الداخلي الدولية من قبل الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي على جميع المعايير التي بحثت في هذه الدراسة (معايير الخصائص، معايير الأداء، معايير التطبيق)، حيث دلت النتائج ان تصورات المبحوثين نحو معايير الخصائص جاءت مرتفعة، وتدل هذه النتائج على حرص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة على ممارسة معايير التدقيق الداخلي وما لها من دور في الأداء المالي لهذه الشركات. وقد أظهر البحث الميداني توافر أقسام خاصة في هذه الشركات لمعايير التدقيق الداخلي وكذلك وجود ترابط بين عمل المدقق الداخلي والخارجي داخل هذه الشركات، وكذلك انعكاس هذه العمليات على مستوى أنظمة الرقابة داخلها.

٢. أظهرت الدراسة ان معايير التدقيق الداخلي (الخصائص، الأداء، التطبيق) ذات أثر في كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، وهذه دلالة على أن الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة يعمل على رفع كفاءة الأداء المالي لديها.

٣. لا تتأثر فاعلية أداء وحدة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة بمجموعة العوامل المتعلقة بنوع ملكية الشركة وموقع جهاز التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي، حيث ان الغالبية العظمى من أجهزة التدقيق الداخلي مرتبطة تنظيمياً بمجلس

الإدارة، وهذا يمنحها استقلالية تنظيمية دون السماح بتدخل إدارات أخرى في عمل وحدة التدقيق الداخلي، الأمر الذي يعزز من قدرة وحدة التدقيق الداخلي لتنفيذ مهماتها بفاعلية أكثر.

٤. أظهرت الدراسة وجود تشارك في القرارات بين وحدة التدقيق والإدارة لارتباط التدقيق مباشرة في مجلس الإدارة لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة مما يعكس على فعالية وكفاءة هذه القرارات وبالتالي انعكاسا مباشرا على مستوى الأداء المالي لديها.

٥. اهتمت الشركات الصناعية الأردنية المساهمة على استقطاب موظفي تدقيق داخلي ذوي خبرة عملية جيد وشهادات مهنية عالية المستوى في تدقيق الداخلي.

٦. أظهرت النتائج أن أغلب موظفي الشركات الصناعية الأردنية المساهمة لديهم الرغبة في الالتزام شركاتهم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية .

٢-٥ التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

١. ان لا يتركز نشاط التدقيق الداخلي على الأمور المالية فقط، بالضرورة ان يشمل تدقيق

الأمور الإدارية بنفس الدرجة من القوة والتركيز بما يضمن جودة مخرجات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

٢. ضرورة الانتقال بالتدقيق الداخلي من تدقيق مالي روتيني إلي تدقيق العمليات وسائر

أنشطة الشركة مما يعود بالفائدة على الشركة ويحسن الأداء.

٣. ضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للاستفادة من عمل المدقق الداخلي، وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق وتوفيراً للوقت والجهد الذي يبذله المدقق الخارجي، كما قد يؤدي إلى توفير في تكاليف التدقيق.
٤. حث الشركات حديثة التأسيس على الاستفادة من خبرة الشركات الأسبق تأسيساً في مجال التدقيق الداخلي، وتأطير وتنميط أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية مع مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها كل شركة.
٥. ضرورة تبني معايير حوكمة الشركات الرشيدة وتعميمها مؤسسياً في الأردن وتوفير قدر من الإلزامية لتطبيقها على أن تبدأ المرحلة الأولى بالشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية بالتعاون بين هيئة الأوراق المالية والمنظمات المهنية والاستعانة بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية (OECD) (International Economic Cooperation and Development).

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية.

- إبراهيم، احمد علي "التأصيل المهني للمراجعة الداخلية - دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة بنها، العدد الأول، ١٩٩٨
- إبراهيم، محمد عبد الفتاح، "تموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول تحت شعار التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، (٢٠٠١) معايير التدقيق الدولية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، IFAC، معايير التدقيق الدولية (١٩٩٩)، النسخة المعمول بها في فلسطين، ترجمة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، الطبعة الأولى ٢٠٠١
- آل خليفة، إمام حامد، "صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة"، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، ٢٠٠٧.
- البرغوثي، شادي وآخرون (٢٠١٢)، دور جهاز التدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد من خلال المساءلة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد ٢٣، الفصل الثاني لسنة ٢٠١٢
- التميمي، هادي (١٩٩٨)، المدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، عمان: مركز كطلون للكتب.
- التميمي، هادي، (٢٠٠٧)، المدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط٢، عمان، مركز كطلون للكتب.

- جابر، علي فاضل "التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء" - دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية" الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦.
- جبين، عبد الوهاب محمد (٢٠٠٩)، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، جامعة St. Clements، سوريا، رسالة دكتوراه.
- جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٢)، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، مطابع النصر، غزة، فلسطين.
- الجزار، محمد "المراقبة الداخلية - أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧
- جمعة، السعيد فرحات، (٢٠٠٨). الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، ط ٢، الرياض: دار المريخ للنشر.
- الجوهر، كريمة علي؛ العقدة، صالح، (٢٠١٠)، إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر. المجلة العربية للإدارة (الأردن)، مجلد ٣٠، ع ٢، ص ١١١ - ١٢٩.
- حداد، فايز سليم، (٢٠١٠)، الإدارة المالية، ط ٣، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الحداد، هيفاء سعيد، وعلي، مقبل علي، (٢٠٠٥)، تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٨٠ (٢٧)، ص ص ١٥٩-١٧٣.
- حلمي، أحمد (٢٠١١)، التدقيق الداخلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، الأردن.

- خشارمة، صهيب حسين (٢٠٠٥). العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها حالة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل، (٢٠٠٧)، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات: مدخل نظري وعملي، ط٢، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خليل، عطا الله واردة، (٢٠٠٥)، " الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية "، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسي، القاهرة - مصر، سبتمبر ٢٠٠٥.
- دهمش، نعيم حسني، (١٩٨٥)، "المراقبة الداخلية والرقابة المالية العليا". مجلة دراسات . مجلد (١٢)، العدد (٥).
- دهمش، نعيم حسني، (١٩٨٦)، التدقيق الداخلي: مفهومه وأهدافه ونطاقه، ورقة عمل مقدمة لندوة التدقيق الداخلي الأولى في سلطة الكهرباء الأردنية، عمان.
- دويك، عبد الله، (٢٠٠٦)، التدقيق، إطار مفاهيمي، مكتبة النصر، غزة، فلسطين.
- الذنبيات، علي، (٢٠١٢)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية نظرة وتطبيق، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الثالثة.
- السالم، إياد حسن، (٢٠١٢)، واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- السلامي، عارف عتيق (٢٠٠٥) "مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان.

- سليمان، محمد مصطفى، (٢٠٠٦)، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، دار الجامعة، مصر، ط١.
- سويدان، ميشيل; أبوزريق، بلال، (٢٠١٣)، **مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولي في شركات الكهرباء الأردنية**. المجلة الاردنية في إدارة الأعمال (الأردن)، مج ٩، ع ٣، ص ٥٤٠ - ٥٦٦.
- السيد، إسماعيل محمد، " **الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.
- شحروري، محمود، (١٩٩٩)، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- شقور، فريد، (٢٠٠٠)، **مدى التزام البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الشمري، عيد (١٩٩٩). **معايير المراجعة الدولية، مدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة، إدارة البحوث.**
- صالح، أياد محمد نمر، " **مدى تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية**"، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ٢٠١١.
- الصبان، سمير، (٢٠٠٤)، **التدقيق، مدخل علمي تطبيقي**، ط٢، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الصحن، عبد الفتاح، (٢٠٠٨)، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية**، ط٣، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

- الصحن، عبد الفتاح، نور، أحمد، أبو الحسن، علي "الرقابة ومراجعة الحسابات" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩
- عبد الجبار، أسامة عبد المنعم، (٢٠١٢)، دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي. مجلة الإدارة والاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العراق , مجلد ٣٥, العدد ٩١, ص ٦٠ - ٨١.
- عبد الغني، دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، عدد ٤، ٢٠٠٦.
- عبد الله، خالد أمين، (٢٠٠٤)، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للطباعة والنشر. ٢٠٠٠،
- عبود، سالم محمد، "تطبيقات حديثة في المحاسبة الإدارية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٩
- عثمان، عبد الرزاق، (٢٠٠٩)، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، ط٤، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
- العفيفي، مؤمن، (2009)، مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- العمري، أحمد محمد، وعبد المغني، فضل عبد الفتاح، (٢٠٠٧)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص ٢٠-٣٧.
- الفرّح، عبد الرزاق "محمد سعيد"، أبوزر، عفاف إسحق، العبادي، سنان سليمان، (٢٠١١)، مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي - مصر، مج ١٥، ع ١، (٢٠١١)، ص ص ١٠٤ - ١٢٣.
- الفرطوسي، عذراء "تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية في تقويم الأداء - دراسة تطبيقية في مصرف بغداد للمدة من: ٢٠٠٦-٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
- الفيومي، نضال أحمد، وعز الدين الكور، (٢٠٠٨). كفاءة التكلفة والريح في البنوك التجارية الأردنية (طرق معلمية وغير معلمية)، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ٣٥، العدد (١).
- القاضي، حسين، (٢٠٠٨)، التدقيق الداخلي، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- القبطان، محمد (٢٠٠٦)، "قواعد المراجعة في أعمال البنوك"، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- القزاز، محمد أمين عبد الرحمن "تقويم الأداء للمصارف باستخدام النسب المالية للبيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٦) بحث تطبيقي في عينة من المصارف الحكومية والخاصة"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١١.
- الكبراتي، حنان صحبت، "استعمال معلومات إدارة الكلفة الإستراتيجية في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

- الكرخي، مجيد عبد جعفر، (٢٠٠٩)، مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
- الكور، عز الدين مصطفى، (٢٠٠٨). تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، طرابلس-ليبيا ٢٩-٣٠/٦/٢٠٠٨.
- لطفي، أمين السيد احمد،(٢٠١٢)،التطورات الحديثة في المراجعة،ط٢، الدار الجامعية، مصر.
- لطفي، أمين السيد، (٢٠٠٢) المراجعة في عالم متغير، دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- المجمع العربي للمحاسبين،(٢٠٠١)، المبادئ الأساسية للتدقيق، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن.
- محمود، مصطفى، (٢٠٠٨)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- مخلوف، احمد محمد(٢٠٠٧). المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- المدلل، يوسف سعيد (٢٠٠٧)، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية)، الجامعة الإسلامية: غزة، رسالة ماجستير.
- المغربي، كامل محمد، (٢٠٠٧)، الإدارة، أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين، ط١، دار الفكر.

- الناغي، محمود السيد (٢٠٠٠)، المعايير الدولية للمراجعة تحليل وإطار للتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة.
- نور الدين، مزياني، (٢٠١٠)، مجلد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد ٤، جامعة سكيكدة.
- نور، أحمد، (٢٠٠٧)، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، ط٢، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- نوفل، موسى "تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل العائد للفترة: ١٩٩٩-٢٠٠٠. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٠.
- الهنيني، إيمان أحمد (٢٠٠٤) "تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني". أطروحة دكتوراه. جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- الهواسي، محمود والبرزنجي، شاکر (٢٠١٤) مبادئ علم الإدارة الحديثة، ص ٩٢.
- يوسف، محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها (مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر) يونيو ٢٠٠٧.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

- Abdolmohammadi, Mohammad. (2009). " Factors Associated With the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo-Culture CAEs". **International Journal of Auditing**, Vol. 13, Issue 1, pp.27-42.
- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- auditing practices and internal control system", managerial auditing journal, volume.(20), issue 8, pp 844 866.
- Brink, Victor Z. and Witt, Herbert. (2002). Modern Internal Auditing: Appraising Operations and Controls. 4th Edition. A Ronald Press Publication. John Wiley & Sons, New York.
- Scatt Besley and Eugene F. Brigham , “ Essential Of Managerial Finance “ , Harcourt Inc, 2000.
- Cahill, Edward,(2006), Audit committee and internal audit effectiveness in a multinational bank subsidiary: case study, **Journal of banking regulation**, Vol(7), p160-179.
- Colbert, Janet L.,(2002). **Furnishing a Context for Internal Audit Work** , Academic Journal , CPA Journal;May2002, Vol. 72 Issue 5, p34
- Dezoort, Todd, et al, (2001). The Effects of Corporate Governance Experience and Financial – Reporting and audit Knowledge on Audit committee members’ judgments, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*.
- Faudziah Hanim Fadzil, Hasnah Haron, Huhamad jantan,(2005) "internal
- Gerrit Sarens, 2007 "The role of internal auditing in corporate governance: qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics" Dissertation doctor.
- Gitman , Lawrence J. , “ Principles of Managerial Finance” Pearson Education Inc. 2003.
- Hilton,Ronald W., Maher ,Micheal W&Setto ,Frank ,H., “**Cost Management For Business Decision**”, McGraw – Hill, Inc , 2000.

- Hitt, M.& Ireland, R. & Hoskisson, R.E, " **Strategic Management: Competitiveness and Globalization**", 4th Ed, U.S.A, 2001.
- Horngren, Charles, T., Foster, George & Srikant, M. Datar, " **Cost Accounting: A managerial Emphasis**", 10th Ed, Prentice-Hall, Inc, 2000.
- Hunt, S. and Morgan, R. 1995. The Comparative Advantage Theory of competition, Journal of Marketing, 59.
- Ippf/standard
- Jantal, Mark and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni, (2010), " Internal auditing practices and internal control system " **Managerial Auditing Journal**. Vol. (22) No. (2) pp. 275-292
- Kamal, Shath .K.(2010) , Implementing International Standards of Internal Audit in Jordanian Banks , Hashemite University .
- Matzain, Mazlina et al (2006), Internal Auditors Assessment of their Contribution to Financial Statement Audits: The Relation with Audit Committee and Internal Audit Function Characteristics, International Journal of Auditing 10. 1-8 (2006).
- OECD, "Principles of Corporate Governance", Organization for Economic Co – Operation and Development Publications Service, 1999.
- Raymond, Cote, (1997) ." Understanding Hospitality Accounting". 14th edition , Michigan, Educational Institute of the American Hotel & Motel Association.
- Romeney, Marshall B., " **Accounting Information System**", 8th, ed, 2001
- Sarkar & Myjvmdar "Strategic Business Management and Banking – Deep & Deep Publication", New Delhi – India, 2005.
- The Institute of Internal Auditor, "Standard For The Professional Practices of Internal Auditing: Altamonte Spring Florida", [www,theiia.org.com](http://www.theiia.org.com), 2003.
- The Institute of Internal Auditors (IIA) web site, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards), (2011). <http://www.theiia.org/guidance/standards-andguidance/>
- Vecchio, Reber P. 1995. Organizational Behavior, 3rd ed Prentice-Pryden Press, U.S.A.

الملاحق

- ١ الاستبانة (أداة الدراسة)
- ٢ أسماء محكمين أداة الدراسة
- ٣ مجتمع الدراسة

الملحق رقم (١) الاستبانة (أداة الدراسة)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تحية طيبة وبعد،

يهدف الباحث إلى إجراء دراسة بعنوان "أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، لبيان أثرها في مستوى الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، ومعايير التدقيق الداخلي الدولية: هي المعايير التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي الدولية في الشركات الأردنية وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها وتشمل كل من إدارة نشاط التدقيق (من خلال إعداد الخطة السنوية المبنية على أساس تعميم المخاطر) وطبيعة العمل وذلك من خلال فحص وتعميم مدى وفعالية نظام الرقابة الداخلية، ونظراً لما تتمتعون به من علم ومعرفة وخبرات واسعة، فيؤمل منكم التكرم بتعبئة استبانة هذه الدراسة وفق ما ترونه مناسباً، علماً بأن هذه البيانات سيتم التعامل معها بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وفي حال وجود سؤال لا ترغبون في الإجابة عنه فأرجو غض النظر عنه والانتقال للسؤال اللاحق راجياً وضع إشارة (√) على المربع الذي ينطبق على إجابتك.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث

ملاحظة: قبل الإجابة على هذه الاستبانة أرجو الإجابة على التساؤل التالي، إذا كانت إجابتكم بلا

نشكركم على حسن تعاونكم :

- هل تعتمد الشركة التي تعمل بها معايير تدقيق داخلي دولية ؟ نعم لا

القسم الأول: المعلومات الشخصية

دبلوم فأقل

بكالوريوس

ماجستير

دكتوراه

المؤهل العلمي:

أقل من ٥ سنوات

من ٥ - أقل ١٠ سنوات

١٠ سنوات فأكثر

سنوات الخبرة:

CPA

CMA

CIA

أخرى

الشهادات المهنية:

محاسبة

إدارة أعمال

تمويل

اقتصاد

أخرى

التخصص المهني

مدير مالي

مدير تدقيق داخلي

مدير عام

مجلس إدارة

مستوى تنظيمي آخر

المركز الوظيفي:

القسم الثاني: ضع إشارة (x) مكان ما يتفق مع إجابتك:

| معايير الخصائص: وهي المعايير التي تختص بالصفات الخاصة بالشركات المساهمة وصفات والمدققين العاملين فيها | | | | | |
|---|---|------------|-------|-------|-----------|
| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق |
| ١. | تحرص الشركة على استخدام برامج تدقيق رقابة نوعية | | | | |
| ٢. | تحرص الشركة على توظيف المدققين الداخليين من ذوي الخبرة في مجال التدقيق | | | | |
| ٣. | تحرص الشركة على تعليمات مكتوبة واضحة بالسياسات والإجراءات الخاصة بالعمل | | | | |
| ٤. | يتم تعيين مسؤلي التدقيق من قبل مجلس الإدارة في شركة حسب معايير عملية ومهنية | | | | |
| ٥. | موقع وحدة التدقيق الداخلي مرتبطة بمجلس الإدارة | | | | |
| ٦. | تقوم لجنة التدقيق بتدعيم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي | | | | |
| ٧. | يتمتع المدقق الداخلي باستقلالية تامة في إبداء الرأي واتخاذ القرارات الخاصة بعمل التدقيق | | | | |
| ٨. | لدى المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية | | | | |
| ٩. | يمتلك المدققون الداخليون في الشركة الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية | | | | |
| ١٠. | يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة والمهارات الكافية في مجال التدقيق الداخلي. | | | | |
| ١١. | يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي الدولية من خلال التدريب | | | | |
| ١٢. | يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الشركة. | | | | |
| ١٣. | يحرص مدير التدقيق على تأمين تعليمات ملائمة للمرؤوسين في كل عملية تدقيق | | | | |
| ١٤. | تخصص الشركة فرص تطويرية لكادر التدقيق من خلال إشراكهم بدورات في مجال معايير التدقيق الدولية | | | | |

| معايير الأداء: هي المعايير التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات الاردنية وتضع المقاييس النوعية لها | | | | | | |
|---|--|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| ١. | تقوم الشركة بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه لجنة التدقيق ومدير التدقيق الداخلي | | | | | |
| ٢. | يتأكد المدقق الداخلي من أن المستندات المستخدمة في التدقيق الداخلي مناسبة وكافية | | | | | |
| ٣. | يقوم المدقق الداخلي بتقديم المشورة لتحسين وزيادة كفاءة أصول الشركة | | | | | |
| ٤. | تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في حماية موجودات الشركة | | | | | |
| ٥. | تتضمن أنشطة التدقيق الداخلي متابعة التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات | | | | | |
| ٦. | يتضمن عملية التدقيق ضرورة تدقيق تسجيل وتبويب العمليات المحاسبية | | | | | |
| ٧. | ضرورة الحصول على معلومات كافية من قبل المدقق الداخلي لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها | | | | | |
| ٨. | يتم توزيع مهام العمل على العاملين في وحدة التدقيق من قبل مدير التدقيق الداخلي | | | | | |
| ٩. | يقوم مسؤول وحدة التدقيق الداخلي بتقييم أداء العاملين داخل الوحدة. | | | | | |
| ١٠. | يوجد لدى العاملين معلومات كافية ودليل عمل بإجراءات التدقيق الخاصة بأعمالهم وتقديمها للإدارة | | | | | |
| ١١. | يقوم المدقق الداخلي بتسجيل المعلومات المحاسبية التي تدعم الآراء التي يتوصل إليها | | | | | |
| ١٢. | تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى لجنة التدقيق | | | | | |
| ١٣. | يقوم المدققون الداخليون برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها | | | | | |
| ١٤. | يوجد في الشركة نظاماً مناسباً لمتابعة عملية التصرف في نتائج عملية التدقيق التي تم إيصالها إلى مجلس الإدارة | | | | | |
| ١٥. | تعمل وحدة التدقيق الداخلي على متابعة تنفيذ النقاط الواردة في تقرير المدقق الخارجي | | | | | |

| معايير التطبيق: التي تهتم بقياس وتقييم مدى تطبيق كل من معايير الخصائص ومعايير الأداء المعتمدة في ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات الاردنية من خلال اختبارات الالتزام والتحقق من حالات الغش وكذلك مشروع التقييم الذاتي للرقابة | | | | | | |
|--|---|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| ١. | يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير من الإدارة | | | | | |
| ٢. | تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر في الشركة | | | | | |
| ٣. | تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في الشركة | | | | | |
| ٤. | يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة عملية تحقيق الأهداف لموضوعة مسبقاً | | | | | |
| ٥. | يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء وضبط عمليات الشراء غير المصرح بها | | | | | |
| ٦. | التدقيق الداخلي يساعد على ضبط حالات الاختلاس والغش والاحتيال بشكل مبكر | | | | | |
| ٧. | يساعد التدقيق الداخلي على ضبط ورقابة مستويات المخزون وطبيعة المخزون | | | | | |
| ٨. | هل المدقق الداخلي يكتشف القصور في نظام الرقابة الداخلية في الشركة | | | | | |
| ٩. | هل تؤيد تشريع قوانين تلزم الشركة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية | | | | | |

محلّق رقم (٢)
محكمي أداة الدراسة

| | | |
|-----|---------------------------|-------------------------------|
| ٠.١ | الدكتور خالد جمال جعارات | جامعة الشرق الأوسط |
| ٠.٢ | الدكتور اسماعيل حمرو | جامعة الشرق الأوسط |
| ٠.٣ | الدكتور عبدالله الدعاس | جامعة الشرق الأوسط |
| ٠.٤ | الدكتور محمد الشويكي | جامعة البلقاء التطبيقية |
| ٠.٥ | الدكتور مضر علي عبداللطيف | جامعة الأميرة سمية بنت الحسين |

ملحق رقم (٣) مجتمع الدراسة

| (اسم الشركة) | |
|---|---|
| ١. مصانع الزيوت النباتية الأردنية. | ٢. الصناعات الهندسية العربية. |
| ٣. الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن. | ٤. الزي لصناعة الألبسة الجاهزة. |
| ٥. الألبان الأردنية. | ٦. الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية. |
| ٧. العربية لصناعة الألمنيوم. | ٨. الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة. |
| ٩. العربية لصناعة الأدوية. | ١٠. الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية. |
| ١١. الصناعية التجارية الزراعية/ الإنتاج. | ١٢. المؤسسة الطبية الأردنية. |
| ١٣. مصانع المنظفات الكيماوية العربية. | ١٤. الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية. |
| ١٥. الوطنية لصناعة الصلب. | ١٦. نيزك لصناعة القوالب والمعدات. |
| ١٧. دار الدواء للتنمية والاستثمار. | ١٨. حديد الأردن. |
| ١٩. الصناعات البتروكيماوية الوسيطة. | ٢٠. الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية. |
| ٢١. مصانع الخزف الأردنية. | ٢٢. العربية للصناعات الكهربائية. |
| ٢٣. مصانع الورق والكرتون. | ٢٤. المتحدة للصناعات الزجاجية. |
| ٢٥. مناجم الفوسفات الأردنية. | ٢٦. الرازي للصناعات الدوائية. |
| ٢٧. الأردنية لصناعة الأنايب. | ٢٨. التبغ والسجاير الأردنية. |
| ٢٩. الدباغة الأردنية. | ٣٠. مصفاة البترول الأردنية. |
| ٣١. المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية. | ٣٢. البوتاس العربية. |
| ٣٣. الصناعات الوطنية. | ٣٤. المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار. |
| ٣٥. الصناعات الكيماوية الأردنية. | ٣٦. الوطنية الدواجن. |
| ٣٧. العالمية للصناعات الكيماوية. | ٣٨. رم للصناعات المعدنية. |
| ٣٩. صناعات علاء الدين. | ٤٠. الدولية للصناعات الخزفية. |
| ٤١. الاستثمارات العامة. | ٤٢. اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي. |
| ٤٣. الغزل والنسيج الأردنية. | ٤٤. الصناعات الدوائية المتطورة. |
| ٤٥. التنقيب للصناعات الإنشائية. | ٤٦. العالمية لصناعة البصريات والسمعيات. |
| ٤٧. الأردنية للصناعات الخشبية/ جوايكو. | ٤٨. مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية. |
| ٤٩. الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية. | ٥٠. الوطنية لصناعات الألمنيوم. |
| ٥١. السلف وكيماويات الأردنية. | ٥٢. الإقبال للطباعة والتغليف. |
| ٥٣. مصانع الإسمنت الأردنية. | ٥٤. العصرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية. |
| ٥٥. الأردنية لصناعات الصوف الصخري. | ٥٦. الاستثمارات والصناعات المتكاملة. |

| | |
|--|---|
| ٥٧. الدخان والسجائر الدولية. | ٥٨. دار الغذاء. |
| ٥٩. العربية للمستلزمات الغذائية والطبية. | ٦٠. العامة للصناعات الهندسية. |
| ٦١. العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية. | ٦٢. الاتحاد للصناعات المتطورة. |
| ٦٣. الموارد الصناعية الأردنية. | ٦٤. البترول الوطنية. |
| ٦٥. اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية. | ٦٦. دلتا للصناعات الغذائية. |
| ٦٧. العربية للاستثمار والتجارة الدولية. | ٦٨. العالمية لصناعة المنظفات. |
| ٦٩. المواشي والدواجن. | ٧٠. أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية. |
| ٧١. الكابلات الأردنية الحديثة. | ٧٢. المجموعة المتحدة للنسيج. |